الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضوع :

أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1985-2018

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

من إعداد الطالب :
سعدي عبد الصمد

تحت إشراف الأستاذ :
د.طهراوي فريد

لجنة المناقشة :

- ✓ أ.د.قرومي حميد ..... رئيسا
- ✓ أ.د.طهراوي فريد ..... مشرفا
- ✓ أ.د.مولاي بوعلام ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال رسول الله صل الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ومن أسد إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له" اقتداءً بقول خير الأنام أوجه شكري إلى الأستاذ المشرف " د.طهراوي فريد " الذي أعطاني من وقته وغمرني بكرمه ولم يبخل بنصائحه و توجيهاته ، إلى كل زملائي و زملاتي في مشوار الدراسة وخاصة زملائي في قسم إقتصاد كمي ، وإلى كل من ساعدني و أعانني من قريب أو بعيد إلى كل من أبعد الأشواك عن دربي ومد يد العون في لحظات ضعفي ...، كما لا أنسى أن أقدم تحياتي إلى معلمي في الإبتدائي متمنيا الشفاء و طوال العمر .

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذه المذكرة و الحكم عليها و إثرائها بآرائهم السديدة .

عبد الصمد

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع هذا إلى :

الدرع الواقي و الكنز الباقي الى من علمني الصبر في الشداد و جعل العلم منبع اشتياقي إلى أبي الغالي اطال الله في عمره .

الى رمز العطاء و الصدق إلى أمي الغالية منبع العطف و الوفاء حفظها الرحمن

الى إخوتي و أخواتي رمز التآخي و إلى كل أبنائهم حفظهم الله .

الى رمز الصداقة و حسن العلاقة زملاء الدراسة التي امتزجت فرحة تخرجي وبحزن وداع احبتي .

عبد الصمد

الملخص

تقوم هذه الورقة بمحاولة لدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) . بعد الإلمام بالجانب النظري لكل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، انتقلنا الى واقع كل منها في الجزائر. تمّ استعمال منهجية التكامل المتزامن لدراسة أثر والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، إذ بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية اتضح أنّ هناك خليط من درجات التكامل I(1)وI(0)،ومن ثمّ كان اختيار اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء (ARDL)هو الأنسب من أجل تحديد هذه العلاقة. خلصت الدراسة القياسية الى وجود علاقة تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي ،الاقتصاد الجزائري .

Abstract

This paper attempts to study a standard study of the impact of trade openness and foreign direct investment flows on economic growth in Algeria during the period (1985-2018). After understanding the theoretical aspects of trade openness, foreign direct investment and economic growth, we moved to the reality of each of them in Algeria. The simultaneous integration methodology was used to study the impact of trade openness and foreign direct investment on economic growth, as after studying the stability of time series it became clear that there is a mixture of degrees of integration (1I) and (0I), and then the choice of the ARDL test was It is best suited in order to define this relationship The standard study concluded that there is a simultaneous complementary relationship between economic growth, trade openness and foreign direct investment.

Key words: trade openness, foreign direct investment, economic growth, the Algerian economy.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	I -V
قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق	IX - VII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول :النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما	03
المطلب الثاني:قياس أنواع النمو	05
المطلب الثالث :العوامل المحدد للنمو الاقتصادي	06
المبحث الثاني :النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	7
المطلب الأول:نظرية آدم سميث	7
المطلب الثاني:نظرية دفيد ريكاردو	8
المطلب الثالث:نظرية روبرت مالتوس	8

المطلب الرابع:نظرية كارل ماركس	9
المبحث الثالث : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	11
المطلب الأول : نموذج Harrod & Domar	11
المطلب الثاني : نموذج Solow-Swam	15
المطلب الثاني : نموذج Ramsey	20
المبحث الرابع : نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي	24
المطلب الأول : نموذج « AK »	24
المطلب الثاني : نموذج Lucas	25
المطلب الثالث : نموذج Paul Romer	27
المطلب الرابع : نموذج Robert Barra	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني :الانفتاح التجاري و علاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول :مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري	35
المطلب الأول :مفهوم الانفتاح التجاري	35
المطلب الثاني:نظريات الفكر الكلاسيكي	37
المطلب الثالث : نظريات الفكر النيوكلاسيكي	41

المطلب الرابع : نظريات الفكر الحديث	43
المبحث الثاني :مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	45
المطلب الأول :قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي و المطلق	45
المطلب الثاني : قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات البواقي	48
المطلب الثالث : قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج	48
المبحث الثالث :علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	49
المطلب الأول :الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي	49
المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي	51
المطلب الثالث : أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	52
المبحث الرابع :الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر	55
المطلب الأول :قياس الانفتاح التجاري في الجزائر	55
المطلب الثاني: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	56
المطلب الثالث : تحليل تطور التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي (1990-2018)	60
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	67
المبحث الأول :مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	68

المطلب الأول :الاستثمار الأجنبي المباشر	68
المطلب الثاني:المناخ الاستثماري و محدداته	70
المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	72
المطلب الرابع : مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	74
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	75
المطلب الأول :نظرية عدم كمال السوق	75
المطلب الثاني: نظرية الحماية	75
المطلب الثالث : نظرية دورة حياة المنتج	76
المطلب الرابع : نظرية الموقع	77
المبحث الثالث :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	77
المطلب الأول :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث التقدم	77
المطلب الثاني :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة	78
المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي	79
المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث الموارد البشرية	81
المبحث الرابع :الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر	81
المطلب الأول :تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	81
المطلب الثاني :عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	87

المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الاقتصادية على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر	90
خلاصة الفصل	96
الفصل الرابع : الدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1985-2018	
تمهيد الفصل	98
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL	99
المطلب الأول :مميزات منهجية ARDL	99
المطلب الثاني:مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	100
المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1985-2018)	104
المطلب الأول :دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	104
المطلب الثاني: دراسة إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL	107
المطلب الثالث: تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج ARDL	109
خلاصة الفصل	118
الخاتمة	120
قائمة المراجع	125
قائمة الملاحق	133

قائمة الجداول و الأشكال

و الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	04
(1-2)	نظرية التكاليف المطلقة	38
(2-2)	بيان التكلفة النسبية	39
(3-2)	نظرية القيم المتداولة	40
(4-2)	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2018)	61
(5-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي	63
(1-3)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 1985-2018	91
(1-4)	نتائج إختبار فترات التباطؤ lag lengh criteria	106
(2-4)	نتائج إختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلة GDP	107
(3-4)	نتائج إختبارات فيليبس بيرون (pp) لمتغيرات الدراسة	107
(4-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL	109
(5-4)	نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	110
(6-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد EUCM	111
(7-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	112
(8-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	114
(9-4)	نتائج اختبار شرط ثبات حدود الخطأ	115

(10-4)	نتائج إختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM test	116

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التمثيل البياني لنموذجSLOW-SWAM	19
(1-3)	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي (2002-2018)	92
(2-3)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2002-2018)	93
(1-4)	منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة	105
(2-4)	نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار(AIC)	108
(3-4)	اختبار مسار البواقي المتراكم لتقدير المتتالي لمعالم النموذج Cusum test, Cusum of Squares	117

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية 1985-2018	134
(2)	دراسة استقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى باستخدام pp	136
(3)	دراسة استقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول باستخدام pp	138
(4)	اختبار Lag lengh criteria	139
(5)	التوزيع الطبيعي للبواقي اختبار	139
(6)	نتائج اختبار الحدود Bounds test	140
(7)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيدEUCM	140
(8)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأECM	141

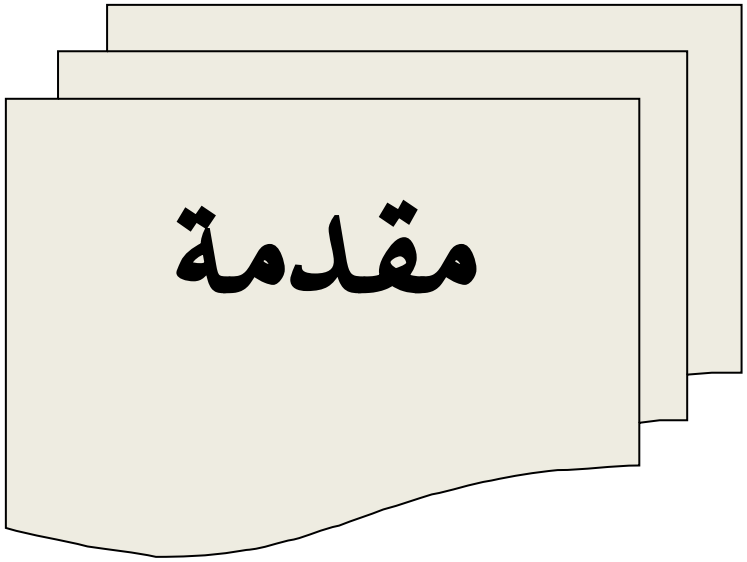
مقدمة

مقدمة :

سعت الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية،حيث سنت العديد من القوانين، وتبنت كما هائلا من الإصلاحات وأنشأت العديد من المؤسسات المؤطرة لهذا الانفتاح، وذلك من أجل تعظيم منافع هذا الانفتاح، بحيث تصل إلى معدلات نمو مقبولة، تمكنها من تقليل اعتمادها على الريع البترولي الذي بات يهدد اقتصادها في ظلّ تدبدب أسعار النفط.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً تسعى إليه جميع الشعب و الأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقيه و البحث عن العوامل و المسائل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل ، فالنمو الاقتصادي في الوقت الحالي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية ، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي ،و نظراً لأهمية معرفة و تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ,اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري و التطبيقي و ذلك للوصول إلى صياغة و تحديد الدول ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة و اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى و تعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي و المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني و التي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية و توسيع حجم الاستهلاك و منه زيادة المنافع الاستهلاكية و هو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و توسيع حجم السوق الوطني و ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية دول العالم.

ولقد سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي وخاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها و يسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها و بين الدول الصناعية و كان الأسلوب الذي اختارته الدول النامية هو سرعة تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي و ربط أسواقها بأسواق دول أخرى و انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي و استيراد رأس المال الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي لكن من المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي بغض النظر عن مستواه التي تنادي به مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية للتجارة) ... إلى تعويض اقتصاديات الدول النامية و منها العربية إلى ضغوط عديدة وخاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبرى و هذا سيحد من فرص هذه الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها و زيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل التجاري .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة و إفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات و تفادي سلبياته.

❖ ***الإشكالية :***

بناءا على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: **كيف يؤثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

❖ ***الأسئلة الفرعية :***

- ما هي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي ؟
- هل اقتصاد الجزائر اقتصاد مفتوحا أم منغلقا ؟
- ماذا نعني بالانفتاح التجاري ؟ و ما هي أهم النظريات المفسرة له ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن صياغة أو بناء نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

❖ ***فرضيات البحث :***

على ضوء ما جاء سابقا و للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على إيراداته على العائدات النفطية فهو اقتصاد منفتح .
- إن نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي .
- يؤثر الانفتاح التجاري إيجابا على النمو الاقتصادي .
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على النمو الاقتصادي .

❖ ***أهمية البحث :***

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تمثل محاولة لدراسة قياسية لإحدى المراحل الأساسية للاقتصاد الجزائري وهي التحرير التجاري، كما أنّ نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تقييم التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها خاصة وأنّ الجزائر ماضية قدما في المزيد من التحرير عن طريق خطواتها المتسارعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

❖ ***أسباب اختيار الموضوع البحث:***

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات الاقتصادية التي تضعها الدول.
- كون الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدف من بين الأهداف التي تسعى إليها لدول.
- إبراز أهمية دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية بأدوات قياسية علمية.

❖ ***أهداف البحث:***

تهدف الدراسة إلى الخروج بالأهداف التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم ، النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي .
- إبراز دور التحرير التجاري و التبادل الدولي في رفع أداء النمو الاقتصادي .
- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ ***حدود البحث :***

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 1985 -2018 ،أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

❖ ***منهج البحث والأدوات المستخدمة :***

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران ، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews9 ، و اختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن.

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية :

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب ، المجالات، الأطروحات، رسائل الماجستير.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه .
- الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات
- فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث تم الحصول عليها من مختلف المصالح و الهيئات الرسمية الجزائرية و الدولية .

❖ ***الدراسات السابقة :***

تمكن من خلال البحث الاطلاع على أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر،والتي نشير إليها فيما يلي:

- الدراسة الذي قام بما صدر الدين صواليلي بعنوان " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، وهي أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005 – 2006 تم بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومن بين النتائج التي توصل إليها أن العلاقة موجودة إلا في بعض الدول المدروسة، ومن خصوصيات العلاقة أنهما سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنهما تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية.

- الدراسية التي قام بها عبدوس عبد العزيز بعنوان " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية، دراسة حالة الجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010- 2011 والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الدور الذي تمارسه سياسية الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسية على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري. وكشفت الدراسة أن الانفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل ولكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.
- جعفري نبيلة، دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة (1989-2013) ،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015 وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي :
  - ليس معظم المتغيرات الموجودة في النموذج تؤثر على الميزان التجاري.
  - يوجد ما يؤكد ان معدل الانفتاح الاقتصادي يؤثر بطريقة مباشرة في الميزان التجاري.
  - توجد علاقة طردية بين سعر البترول والميزان التجاري.

❖ ***تقسيم البحث :***

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول كانت كالآتي :

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الإطار النظري للنمو الاقتصادي" وتطرقنا فيه إلى تعريف النمو الاقتصادي، العوامل المحددة له ، بالإضافة إلى مختلف النظريات و النماذج القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية .

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الانفتاح التجاري و علاقته بالنمو الاقتصادي" مختلف المفاهيم و النظريات المقدمة للانفتاح التجاري ، مؤشرات قياسه وكذا العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: حيث تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي" مختلف المفاهيم الأساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، و النظريات المفسرة له، و العلاقة الموجودة بينه و بين النمو الاقتصادي ، و في الأخير قمنا بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الفصل الرابع: وهو الفصل التطبيقي الذي جاء بعنوان "الدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي " والذي تطرقنا فيه إلى نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة خلال الفترة 1985-2018 .

الفصل الأول :

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل :

ان أهمية كل من مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كانا من بين إهتمامات المفكرين الاقتصاديين إذ أصبحا هدفين تسعيا كل دولة لبلوغهما، وباعتبارهما معيار من بين المعايير المعتمدة في تصنيف الإقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي، ففي واقع الأمر يتضح لنا أن كل دولة تحتاج إلى نمو اقتصادي أمثل، أي زيادة في الناتج أو الدخل وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي .إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الإقتصاديون يحاولون التعرف عل محددات النمو الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من عدة نظريات إقتصادية .ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء مفهوم حول مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبعدها سنقوم بذكر بعض النظريات الاقتصادية المفسرة لنماذج النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول** : مفهوم النمو الاقتصادي .
- **المبحث الثاني** : النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي .
- **المبحث الثالث** : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.
- **المبحث الرابع :** نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

كثيرا ما يستخدم البعض مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي كمرادفين باعتبارهما يعنيان زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويميل البعض الآخر للتفرقة بينهما على أساس خصائص ومميزات الاقتصاد فيستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة .

المطلب الأول :النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و العلاقة بينهما

يعتقد الكثير ان مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يعنيان الشيء نفسه إلا أن العلاقة واضح بينهما لذا فانه من المفيد أن نوضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

وردت عدة تعاريف للنمو نذكر منها :

- النمو الاقتصادي بانه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[1]
- النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى اليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها[2]
- يعرف الاقتصادي(skuznets)النمو الاقتصادي بأنه أساس ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريفه بأنه النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي [3]

من خلال التعريفات السابقة فان النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى العيش في كل مجتمع أي النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر هي :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة في مقدرة الشراء عند الافراد للسلع والخدمات
- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي تتطلب ان تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي [4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ،الدار الجامعية ،مصر، 2006،ض 466.

[2] نزار سعد الدين الحبسي ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006،ص 43.

[3] شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف ،مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010،ص 60.

[4] هيمان عطية ناصف ، :النظرية الاقتصادية الكلية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،مصر ،ص ص 333- 335.

ثانيا : التنمية الاقتصادية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن وتحدث نتيجة تغيرات من كل شكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات وكذلك احداث تغيير في شكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [1].

يمكن تلخيص الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي :

جدول رقم (1-1) :التنمية الاقتصادية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو يعني زيادة الناتج القومي الصافي . - النمو ينبغي ان يكون اعلى من معدل الزيادة السكانية. - من الممكن ان ينمو الاقتصاد دون ان تكون اي تنمية حقيقية ويمكن ان ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي . - كما ان الدخل المحقق في هذا القطاع قد يتسرب الى الخارج أو تستحوذ عليه فئة معينة من السكان	- تتضمن التنمية اضافة الى ذلك تغيرات اساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - التنمية تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي - التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من شكل اقتصادي في انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى شكل يسمح بأعلى زيادة للانتاجية في حدود الموارد المتاحة

المصدر : عبد الرحمن اسماعيل ، حربي عريفات ، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن ،2004،ص 273.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و أخرون ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2006، ص 77.

المطلب الثاني:قياس وأنواع النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا عن مدى حقيقة الاقتصاد كما أنه يصنف الى نوعين :

أولا : قياس النمو الاقتصادي

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي ، اي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الدخل الحقيقي عبر الزمن

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الاساس}} \times 100$$

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الاجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فان

معدل التغير في الدخل الفردي= معدل التغير الدخل القومي الحقيقي– معدل التغير في السكان

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي= معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو في السكان

وتوجد العديد من التحققات عن استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي في هذا المجال للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية من أهم هذه المؤشرات :

1. مؤشر الدخل الفردي لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل الى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة الى الجزء اليسير
2. قد يكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي زيادة انتاج السلع العسكرية على حساب السلع المدنية حيث ان هذه الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة الأفراد [1]

[1] عبد المطلب عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 467.

ثانيا:أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي الى

1. النمو الاقتصادي الموسع : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل السكان أي ان الدخل الفردي ساكن
2. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع الى النمو المكثف [1].

المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد النمو يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: رأس المال المادي

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج ينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة الى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية ، إن عملية الإضافة الى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي ، وهو عملية تراكمية تكشف عن معنى الاستثمار ، فالاستثمار يعد احد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار .وهي :

- **الشرط الأول:** تحقق الادخار ، فلا استثمار دون ادخار .
- **الشرط الثاني** :ان يتم استثمار ما تم ادخاره .
- **الشرط الثالث** :ان لا يكون هناك اكتناز[2].

ثانيا: رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري وأن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ، فزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي .

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ،ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ،دراسات تطبيقية ونظرية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر ، 2000،ص 59

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 469 -471.

ثالثا: مدى توفر الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وبنمو الاقتصاد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة شرط استغلال أمثل وعقلاني . فهي تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

رابعا: التخصص وتقسيم العمل

يؤدي هذا العامل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية لتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي

خامسا : التقدم التقني والتكنولوجي

ويقصد به التقدم الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات الذي يؤدي إلى تطور منتجات جديدة وطرق إنتاج أكثر كفاءة[1].

المبحث الثاني :النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن العشر وأوائل القرن التاسع عشر ،وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم حول النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه ولعل من أهم تلك الأفكار أفكار : ادم سمست، دفيد ريكاردو ، مالتوس وكارل ماركس .

المطلب الأول :نظرية أدم سميث في النمو الاقتصادي

ساهم ادم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرفه على للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه (ثروة الأمم) والذي نشر عام 1776م.

حيث شارك مشاركة فعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادية فهو يعتبر تحقيق الزيادة في الثروة(النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، مما يسمح بالزيادة في الإنتاج والمبادلات، دخول الأفراد، إضافة إلى ذلك يرى أن هناك عاملا أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأسمال الذي سمح بدفع عملية النمو المتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، وفرض في الضرائب...، من أجل تحقيق إيرادات الدولة .التجارة الخارجية تعتبر في نظر ادم سميث أداة مهمة في توسيع السوق ،وحرية التجارة تقود إلى توزيع كف للموارد[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره ، ص ص 471- 472

[2] شعيب انيا سماعيل ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة ،الجزائر ،1997 ،ص 64.

المطلب الثاني: نظرية دفيد ريكاردو في النمو الاقتصادي

من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، الذي عمل على تعميق وتحقيق أراء أفكار هذه المدرسة، وجعلها أكثر متانة وقوة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالربح والأجور والتجارة الخارجية وما ذلك[1] .فقد اعتبر ريكاردو حالة الركود النمو الصفري غير ناتجة عن الصناعة، بل عن القطاع الزراعي[2].

كذلك أعطى أهمية لعوامل غير اقتصادية من فكرية، ثقافية، أجهزة تنظيمية في المجتمع، إضافة إلى حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[3].

وعليه فإن الفكر الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاد لضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، وأن التوازن يحدث بفعل اليد الخفية في الأسواق الحارة. والمنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأس المالي المتحقق من خلال الفوائض المتحصل عليها من الأرباح المحققة والناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد لإعادة التخصيص[4].

المطلب الثالث : نظرية روبرت مالتوس في النمو الإقتصادي

كان لمالتوس آراؤه الشهيرة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية والذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه (نظرية مالتوس للسكان) والتي تنص على أن : عدد السكان إذا لم يضبط سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25سنة) في حين لا يتزايد انتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية في نفس الفترة .

كما أبرز مالتوس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه يجب ان يزيد نمو الإنتاج في الاقتصاد المحلي على نمو السكان حتي يكون هنلك نمو إيجابي حقيقي ، ويؤكد مالتوس أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال ، وللوصول الى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز مالتوس أنه يوجد معدلات للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو (المعدل الأمثل للادخار) لكن زيادة معدل الادخار تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور الاستثمار[5].

---

[1] فليح خلف حسين ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،حوار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006، ص ص 110- 111.

[2] بودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2009- 2010 ، ص 98 .

[3] بودخدخ كريم ،مرجع سبق ، ذكره ،ص ص 113- 114.

[4] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[5] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

المطلب الرابع: نظرية كارل ماركس في النمو الاقتصادي

يعد كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بإنهيار الرأسمالية ، كما يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سينخفض مع نمو الاقتصاد لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه فيرى (أدم سميث) بأن انخفاضه راجع الى المنافسة بين الرأسماليين ، أما ريكاردو فيرى أن انخفاضه راجع إلى تناقص عوائد الأرض أما (ماركس)فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن ان ينمو للأبد وذلك بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي .

ويرى ماركس ان الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتفسير ماركس وان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج ، فان حصة رأس المال الثابت ستزداد وينخفض معها معدل الربح ، لكن ماركس تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فان ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح الى الأسفل . فكان رد فعل الرأسماليين على ذلك اما بإبقاء الأجور منخفضة او بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب ميل الرأسماليين الى تراكم رأس المال واتجاههم الى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فان فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية الى الانهيار وهكذا تنتقل السلطة الى الطبقة العاملة عن طريق الثروة العمالية فتحل الاشتراكية محل الرأسمالية حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة ، وفي إطار تقييم البعض لأراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلاته تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية إلا أن تنبؤه بانهيار الرأسمالية لم يتحقق لسببين :

1) زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن ان تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يترك معدل الربح دون تغيير
2) هو تقليل ماركس من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة

كما قلل بقية الاقتصاديون الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة والدي يمكن ان يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل[1]

ومما سبق نستخلص ان الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي يتركز في ان تطور النظم الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم التكنولوجي نمو السكان تظهر موجة من النمو وذلك لكون زيادة التقدم التقني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور اي نحو حالة من الإنعاش الاقتصادي وتؤدي هذه

[1] مدحت القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 62-60.

الأخيرة إلى زيادة السكان فتظهر موجة جديدة من الركود ثم النمو والانعاش وتبين النظرية الكلاسيكية ان التقدم التقني يعتمد على تراكم رأسمال والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح ،ولتفسير ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في المعادلات التالية :

1) دالة الإنتاج

$$O= f (L,K,Q,T).....(1)$$

حيث : O: الإنتاج ؛

L: قوة العمل ؛

K: المتاح على الأرض (الموارد الطبيعية)؛

Q: رأس المال؛

T: التقدم التقني .

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم ، وأن ثبات الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.[1]

$$T=T(I) ....(2)$$

2) مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار:

$$I=d Q=I(R)....(3)$$

3) الاستثمار يتوقف على الأرباح :

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي (I) والذي يعبر عن الزيادة في رصيد الرأسمال و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

4) الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي وعرض العمل : $R=R(T,L).....(4)$

5) حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور : $L=L(W).....(5)$

6) الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار : $W=W(I).....(6)$

علما بأن مجموعة الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي ، أي : $O=R+W$

[1] فليح خلف حسن،مرجع سبق ذكره ، ص ص 123-120.

أما شروط التوازن في الأجل الطويل فيكون :W=WL

حيث أن :W معدل الأجور الأدنى[1] .

المبحث الثالث : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث تعد النماذج النيوكلاسكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو،نظرا لأهمية الأفكار والمساهمات التي جاءت من طرف اقتصادي هذه المدرسة من هاروود و دومار ، رمزي و سولو –سوان وغيرهم ، وللتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض أهما في هذا المبحث.

المـــطلـــب الأول :هاروود و دومار في النمو الاقتصادي.

يعتبر " دومار "و " هارود" من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي،محاولين معالجة النقائص التى أغفلها كينز فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

حيث اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ،فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج،لكن ليس بالضرورة أن يتساوى الاستثمار مع الادخار، كما أشار إلى أن سبب الفقر في الدول المتخلفة يعود إلى انخفاض مستوى التشغيل[2] .

لكن التحليل الكينزي لم يلمس الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي لذالك جاء نموذج " هاروود "و "دومار" لتبيان ديناميكية التحليل الكينزي وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي ،وفكرته الأساسية أن أي تغير الاستثمار سيؤدي إلى أثر مزدوج على الطلب الكلي والطاقة الإنتاجية.

ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من "دومار " و "هارود " بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي. وقد عني كل منهم الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة ، بالإضافة إلى ثبات كل من المستوى العام للأسعار ومعامل رأس المال الناتج (K /L) ، كما أن حسابات الادخار و الاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس السنة[3] .

---

[1] فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره ،ص ص 123-120.

[2] معروف هوشيار :"تحليل الاقتصاد الكلي"دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،الأردن ،2005،ص ص 382-381.

[3] بيوض محمد العيد،"تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ،دراسة مقارنة ،تونس الجزائر،المغرب،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة سطيف ،2010-2011،ص 64.

أولا : عرض نموذج هارود في النمو الاقتصادي.

لقد ذهب "هارود"في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة أبعد كينز، وكان ذالك عام1939 في مقال له في النظرية الحركية *لقد افترض "هارود" اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا* X *، باستخدام كل من رأس المال* K *، والعمل* L*، والزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار* $\Delta K = I$ *والذي سيتعادل مع الإدخار* S ،ويمكن كتابة معدل النمو الإنتاج كالتالي [1]:

حيث :S الميل المتوسط للادخار ؛

α : المعجل[2] الذي يصل بين الاستثمار والزيادة في الإنتاج.

فإذا اتجه رأس المال نحو النمو بنفس معدل الإنتاج مثلا ، فإن المعجل يمكن تفسيره أيضا كالمعامل المتوسط لرأس المال للإنتاج

$$K/X = \alpha = \frac{\Delta K}{\Delta x}$$

وقد ركز "هارود" على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار بالاستثمار كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو وهو الإنفاق الاستثمار الجاري ، حيث يفترض عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينها يمكن تحديد الشروط التى تمكن من تحقيق معدل ثابت ومستقر من النمو الاقتصادي وهذه المعدلات هي :

المعدل المرغوب للنمو : هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه[3].

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية [4] :

$$gw = {}^{S}/_{v} = n$$

حيث :

Gw : معدل النمو المرغوب فيه ؛

S: معدل الادخار المحلي الإجمالي ؛

V: نسبة رأس المال ؛

n: نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة ؛

---

[1] بناني فتيحة،"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي،دراسة نظرية"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة بومرداس ،2009-2008،ص 18.

[*] المعجل: هو نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية (الاستثمار الصافي)الى نسبة التغير في مستوى الناتج

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص 151.

[4] بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

1- **المعدل الفعلي للنمو**: هو التعبير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل السابقة ،ويمكن التعبير عنه كما يلي :

$$g_t = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث :

g_t: تمثل المعدل الفعلي للنمو؛

Y : الدخل الوطني ؛

ΔY: التغير في الدخل.

2- العلاقة بين معدل النمو المرغوب والفعلي.

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المتحقق (الفعلي) في الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال).
- إذا كان المعدل الفعلي للنمو أصغر من المعدل المرغوب ، المتوقع يعني أن الاستثمار المتوقع (الاقتصاد يميل إلى الركود)[1].

ثانيا : عرض نموذج دومار في النمو الاقتصادي.

أول تحليل قدمه "دومار" حول النمو الاقتصادي كان عام 1947 في مقاله الشهير "Expansion and Employment de American Economic Review" ، فبالنسبة له النمو المتوازن لا يكون تضخمي (أين الطلب يزيد عن العرض). وبدون التشغيل الكامل (أين العرض يزيد عن الطلب) ، والمتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار ويعتمد على الافتراضات التالية :

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار[2] ؛
- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي ، أي الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت ،وبتالي الميل الحدي للادخار ثابت أيضا.
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي المتحقق[3].

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

[3] بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

- لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل[1].

ويهدف نموذج "دومار" إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية ، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل كما أن دالة إنتاج المؤسسة عند "دومار" تكون مرتبطة بعنصر العمل ورأس المال ، أي Y_S هي كمية العرض ،v وحدة رأس المال ، وبتالي الدالة تكون كما يلي [2]:

$$= \min\left(\frac{K}{V}, \frac{L}{V}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01) \boldsymbol{Y_s}$$

وتكون :

$$= \frac{K}{V} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02) \Delta Y_S$$

التغير في الإنتاج يكون مشروط بتغير رأس المال ،وبتالي الاستثمار حيث :

$$= \frac{\Delta K}{V} = \frac{1}{V} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03) \Delta Y_S$$

هذا التحليل الأولي يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغير العرض نسبيا (... بالتقريب)، تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل والطلب الكلي ، نسمي c الميل الحدي للاستهلاك و s الميل الحدي للادخار.

$$\text{Multiplicateur} = = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{s} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

هذه العلاقة تدل على أنه إذا ارتفع الاستثمار بكمية معطاة، الدخل والطلب يزيد بكمية ..... فيكون لدينا :

$$\Delta Y_d = \frac{\Delta I}{S} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05) =$$

إذا أخذنا وضعية التوازن أين عرض السلع والخدمات يساوي الطلب عليها (Yd= Ys)فإن النمو المتوازن للاقتصاد يفترض أن هاتين المركبتان تنموان بنفس بنفس المستوى.

المعادلتان (03) و(05):

$$= \Delta Y_d \ldots\ldots\ldots (06) \Delta Y_S = \frac{1}{V} = \frac{\Delta I}{S}$$

$$= \frac{S}{V} \quad \ldots\ldots (07) \frac{\Delta I}{I}$$

[1] محمد صالح تركي القريشي :"علم اقتصاد التنمية "إثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2010،ص 92.

[2] فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

الجزء الأيسر للمعادلة (07) يوضح معدل نمو الاستثمار،والجزء الأيمن يعبر عن الميل الحدي للادخار (S) ومعامل رأس المال (V)، ويفترض أن يكون ثابتين وخارجين عن النموذج.

ومن خلال تحليل "دومار"يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا ، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور البطالة وإذا حدث الاستثمار في السنة الأولى فمن الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية حتى يزيد الطلب ، وذالك باستعمال الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال ، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم كساد اقتصادي عامة فإن نموذج"هارود و دومار " للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس والعمل ، وتأخذ الشكل التالي :

$$Y=Min\ (vK\ ,bL)\ .....(08)$$

حيث :

K : رأس المال ؛

L: العمل ؛

V: وحدة رأس المال ؛

b: وحدة العمل .

لقد حاول هارود–دومار الإجابة عن السؤال متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت ؟ ، حيث توصلا إلى إجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال ، ومعدل نمو القوة العاملة (الفعالة) [1].

المطلب الثاني : نموذج سولو –سوان في النمو الاقتصادي.

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت سولو "في كتابه " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956" والاقتصادي "سوان"التي جاءت في كتابه " النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال"[2] سنة 1956، ويمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي :

- نمو القوى العاملة تكون خارجية ، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل أي $N_t=N_o e^{nt}$، مع nهو معدل نمو السكان ،N_o عدد السكان الأصلي ؛

[1] بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 21،23

[2] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

N_t نسبة الزيادة في عدد السكان ،tالسنوات .

- الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة
- دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال والعمل وتكتب كما يلي :

$$Yt=F(K,L)$$

- المردويات السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة؛
- التوازن على سوق السلع مؤكد ، بشروط افتراض حالة اقتصاد مغلق ، والنفقات العمومية تتفرغ إلى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها:

$$Yt=C_t+I_t$$

- الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت :

$$S=\frac{Yt-Ct}{Yt},\ 0<S<1$$

حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي هو عامل خارجي ، ومعادلة الاستهلاك تعطى كما يلي :

$$Ct=(1-S)\,Yt$$

لقد قام نموذج"سولو-سوان" على افتراض أن تكون الدراسة في الاقتصاد ينتج سلعة واحدة Y عن طريق التنسيق بين العمل (L) ورأس المال (K) مع إمكانية الإحلال بينهما للحصول على الدالة Y=F(K,L) وذالك في ظل الشروط النيوكلاسيكية لدالة الإنتاج حيث تكون الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل من عاملي الإنتاج[1] :

$$\frac{\partial F}{\partial K}>0\ ,\quad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2}<0\ \dots\dots(08)$$

$$\frac{\partial F}{\partial K}>0\ ,\quad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2}<0$$

[1] David Romer,macroéconomie Approfondie,trauit par Fabrise Mazerolle,edi eeience international,paris,1997,p8.

وتكون الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما نهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر على التوالي ، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لانهاية ،فإن الإنتاجية الحدية لها تؤول إلى الصفر ، وهذين الخاصيتين يطلق عليهما بشروط*INADA[1] 1963 بالصياغتين التاليتان :

$$\lim_{k\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = +\infty$$

$$\lim_{K\to \infty}(F_K) = \lim_{L\to +\infty}(F_L) = 0 \dots\dots (09)$$

ومنه الدالة التي تبين المردوديات السلمية الثابتة هي :

$$F(\lambda K ,\lambda L)= \lambda F(K,L)\ \forall L R^{+*} \dots\dots (10)$$

فالإنتاج إما يستهلك بحجم ثابت (1-s)، أو يدخر بحجم s، أي (sY)والادخار s كله يستقر ويمكن أن تعطى معادلة الاستثمار كما يلي :

$$\frac{\partial K(t)}{\partial t} = K = s\,Y(t) - \delta K(t) \dots (11)$$

حيث δ *معدل اهتلاك رأس المال .*

بتعويض دالة الإنتاج :$Y_t=F(K,L)$ في المعادلة (11) نجد :

$$K=sF(k,L) - \delta K \dots\dots (12)$$

[1] - هي شروط مفروظة على دالة الانتاج النيوكلاسيكية و التي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي و راس المال للفرد.

هذه المعادلة تمثل تطور رأس المال على المدى القصير نفرض أن السكان يتزايدون بنسبة ثابتة n فتكون معادلة نمو الأفراد على المدى القصير هي[1] :

$$L_{(t)}=L_0e^{nt}.....(13)$$

بتعويض المعادلة (13) في المعادلة (12) نجد معادلة الاستثمار بدلالة كمية العمل.

$$K=sF(K, L_0e^{nt})-\delta K \ .....(14)$$

– هذه المعادلة تبين تطور رأس المال في اقتصاد دون التشغيل التام.

دراسة النموذج :

لم عرفت أن تراكم رأس المال يتوقف دائما مع معدل النمو يجب دراسة حول المعادلات السابقة الذكر وسنتعامل الآن مع متغيرات فردية، حيث تعطي متغيرة فردية بحرف صغير للمتغير المكتوب بنفس الحرف الكبير فيكون : رأس المال الفردي $K=K/L$ ، والإنتاج الفردي $y=Y/L$ *بهذه الصيغة يمكننا كتابة معادلة الإنتاج لرأس المال الفردي كما يلي :*

$$Y=f(k,L)\Rightarrow\frac{Y}{L}=\frac{F(K,K)}{L}.....(15)$$

$$Y=F(\frac{K}{L},1)$$

$$y=f(k)$$

هذه التغيرات تسمح لنا بكتابة [2]:

$$ln(K)=ln\left(\frac{K}{L}\right)=ln\,K-ln(L)$$

$$=\frac{\partial K}{K}-\frac{\partial L}{L}\ .....(16)\frac{\partial K}{K}$$

من خلال المعادلة (13) يمكن كتابة :

$$\frac{\partial L}{L}=\frac{\partial L0e^{nt}}{L0e^{nt}}=n\ ...\ ...\ ...\ ...\ ...\ ...\ (17)$$

بتعويض المعادلة (17) في (16) نجد :

$$\frac{\partial k}{k}=\frac{\partial K}{K}-n\quad \partial K=\frac{\partial K}{K}-nK.\ ...\ ...\ ...\ ...\ ...\ ...\ ..\ (18)$$

[1] - David Romer,macroéconomie Approfondie,opc cite,p.9

[2]- بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

ومن المعادلة (18) يمكن كتابة :

$$\frac{\partial k}{k} - \frac{SF(K,L)}{K} - \delta = \frac{SY}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots (19)$$

بتعويض (19) في (18) نحصل على:

$$\partial k = (S\frac{Y}{k} - \delta)k - nk \dots\dots\dots\dots\dots (20)$$

لدينا $K=k/L$ بتعويضها في المعادلة (20) نجد:

$$\frac{K}{L} - (n+\delta)K = s\frac{Y}{L} - (n+\delta)K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (21)$$

$$\partial k = s\frac{Y}{K} - (n+\delta\, k \quad sy-(n+\delta)k$$

إن النموذج النهائي له "سلو-سوان"

$$k=\partial k = sf(k) - (n+\delta)k \dots\dots\dots (22)$$

وللحصول على معدل النمو ل k نقوم بقسمة المعادلة (22)على k وبتالي :

$$Y_k=\frac{k}{k} = s.\frac{f(k)}{k} - (n+\delta) \dots\dots\dots\dots\dots (23)$$

ويمكن تمثل نموذج سلو-سوان الشكل التالي :

الشكل رقم (01-01) : التمثيل البياني لنموذج "سلو-سوان" في النمو الاقتصادي.

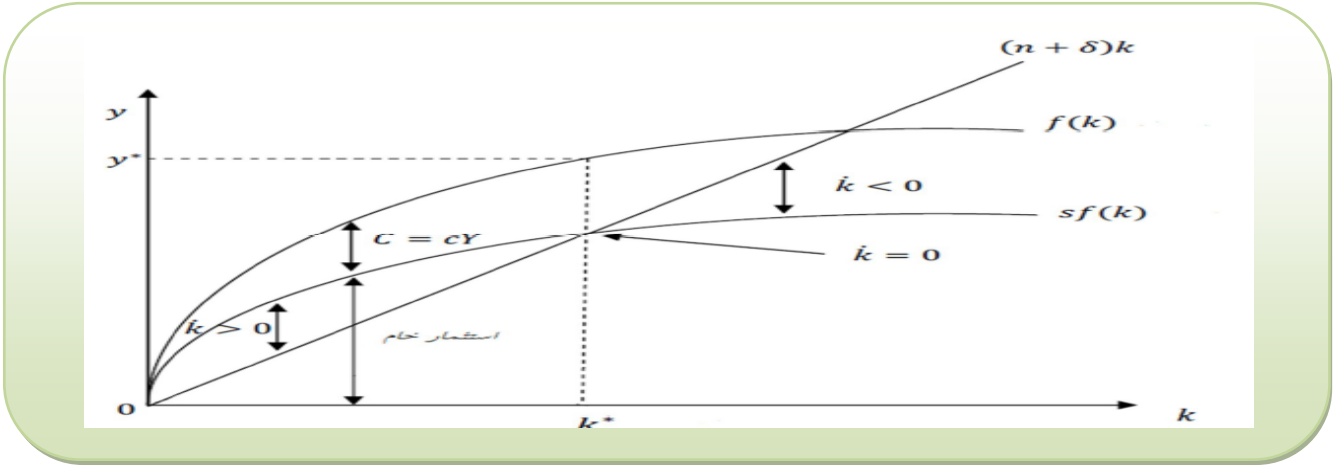

المصدر : - حمزة مرادسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

- بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

المطلب الثالث : نموذج"رامسي" في النمو الاقتصادي .

لم يفرض"رامسي" في نموذجه ثابت معدل الادخار كما في النماذج السابقة ، لكنه أفترض أن هناك تحكيم بين الادخار والاستهلاك ، حيث أن الإيراد الجاري للأعوان العقلانية يخضع لتفصيلات الأفراد فيما يخص استهلاكهم وادخارهم.

يقوم نموذج "رامسي" على عدة فرضيات أهمها [1]:

- معدل نمو السكان هو n ورأس المال متناقص بنسبة الاستهلاك δ ؛
- لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير ؛
- معدل الادخار متغير داخلي ؛
- الدخل ينقسم إلى استهلاك وادخار ؛
- الاستهلاك الفردي هو c والاستثمار الخام الفردي هو i ويحقق المادلة: $c+i=f(k)$

في نموذج "رامسي" الأعوان الاقتصادية تتمثل في العائلات والمؤسسات.

1. بالنسبة للعائلات : تتكون دخولهم من الأجور التي يحصلون عليها من العمل والفوائد المقدمة لهم من توظيف أموالهم في الأصول المالية، حيث أن كل عائلة لها أحفاد حجمها يزيد بصورة ثانية بمعدل خارجي n (حيث أن معدل المواليد يفترض أن يكون من معدل الوفيات أي $(n> 0)$، وبتالي فإن المعدل الكلي لنمو السكان $L_{(t)}$ يعطى بالصيغة :

$$L_{(t)}= L_0e^{nt}$$

فإذا كان استهلاك العائلة في الزمن هو: $C_t = L_t c_t$ ،وكانت لها دالة منفعة فإن هذه الدالة يفترض أن تتوافق مع شروط INADA .

حيث $\mu(0)=0$ و$\mu = (+\infty) = +\infty$ والعائلة تسعى لتعظيم دالة المنفعة الكلية : $\mu = (c)e^{nt}$ وليس الفردية $\mu(c)$ كما أن العائلات لها معدل تفضيل بالنسبة للحاضر حيث أن البعض يريد أن يستهلك أكثر اليوم ولا يفكر في استهلاك أولاده غدا ، أي أنه يتصف بالانانية والبعض الآخر يفضل الاستهلاك أقل اليوم من اجل الاستهلاك أكثر غدا.

يرمز لمعدل التفضيل الحاضر بالرمز ρ حيث أن المعدل الحالي المشترك للتفضيل هو $-\rho t$ وتعطى دالة المنفعة للعائلة كما يلي [1]:

$$\mu = \int_0^{+\infty} \mu(c).e^{nt}.e^{-\rho t}\,dt$$

[1] – بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 39-0

العائلات لها أجور W_t تنافسية تتوافق مع توازن السوق ، حيث يستهلكون جزي ويدخرون الجزء الآخر $(1-c)$، مع العلم أن دخل العائلات يكون من مجموع دخل العمل W_t والدخل الذي يخص $\alpha(t)r(t)$ مع $\alpha(t)$ هو العلم أن دخل العائلات يكون مكون من مجموعة دخل العمل w_t والدخل الذي يخص $\alpha(t)r(t)$ مع $\alpha(t)$. هو دخل الأصل للفرد الواحد و$r(t)$ هو معدل الفائدة المحصل عليه.

حيث :

$$\alpha = A/N$$

مع :A قيمة الدخل الكلي.

N عدد الأفراد.

حيث يكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية والتي تكتب كما يلي :

$$\alpha = \frac{AN - AN}{N2} = \frac{A}{N} - \frac{A}{N}.\frac{N}{N} = \frac{A}{N} - \alpha n$$

ونلاحظ أن :

$$A = W + rA - c$$

$$-n\alpha\alpha = \frac{w + rA - c}{N}$$

ونحصل على : $$\alpha = W + r\alpha - c - n\alpha$$

المعادلة تمثل متطلبات الميزانية للعون ، حيث أن الإرث الفردي يزداد مع الدخل الفردي $(w+r\alpha)$، وينخفض مع الاستهلاك (c) وتزايد السكان $(n\alpha)$.

حيث أن : العون يبحث عن تعظيم منفعته تحت متطلبات الدخل،وتكون له دالة منفعة من النوع

(ConstantInter Temporal Elasticity of Substitution (ClES)

وهي دالة لا مرونة مرتفعة ثابتة وتعطى وبالمعادلة [2]:

$$\mu(c) = \frac{c(1-v)-1}{(1-} \ldots\ldots\ldots(24)$$

[1] - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

[2] - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 42

حيث :

V : هي درجة الاستبدال الوقت ، فكلما كانت معتبرة لما غيرت العائلات استهلاكها عبر الزمن ، وكما كانت ضعيفة كلما كان استهلاك العائلات أقل تغير عبر الزمن ، في هذه الحالة تعظيم المنفعة يتغير كالتالي :

$$\frac{c}{c}=\frac{r-\rho}{v}.....(25)$$

نلاحظ أن الاستهلاك والادخار يتغيران باستمرار، الاستهلاك هو دالة متزايدة لمعدل الفائدة (t) ومتناقصة التفضيل في الحاضر ρ ، وكذالك بالنسبة لمعامل المرونة المرونة الوقت v .

2. بالنسبة للمؤسسات : تنتج المؤسسات سلعة واحدة تتكون من عاملي إنتاج رأس المال بكمية K والعمل بكمية L هذا الإنتاج يمكن زيادته بالتقدم التقني الذي يزيد من فعالية العمل ، يفرض أن التقدم التقني حامل خارجي وينمو بمعدل ثابت x في هذه الحالة يمكن فرض:

$$\hat{L}(t)=Le^{xt}.....(26)$$

$$Y=F(k,\hat{L}).....(27)$$

نفرض أن المؤسسات تقترض رأس مالها من العائلات وتدفع لهم معدل فائدة r (t) ،رأس المال يخفض بمعدل استهلاكه δ ، وتحصل المؤسسات على دخلها من السلع التي تنتجها وتبيعها بسعر ρ ، يفرض أنها 1،المنافسة كاملة وفي هذه الحالة أسعار السوق لا يكون احتكارها من طرف مؤسسة ما ، هدف المؤسسة يكون تعظيم ربحها ويكتب:

$$Profit=f(k,\hat{L})-(r+\delta)k-wL.....(28)$$

ويكون الربح بالنسبة للوحدة الفعلية كما يلي :

$$Profit=f(\hat{k})-(r+\delta)\hat{k}-W.e^{-xt}.....(29)$$

بإيجاد المشتق بالنسبة لرأس المال الفردي فإن تعظيم دالة هدف يكون :

$$r=f'(\hat{k})-\delta)$$

3. حالة التوازن : نأتي الآن لتنظيم مركبات العائلات حتى ندرس ثبات التوازن التنافسي ،حيث أن الشرط الأول يعطى بالمعادلة (25)، ونستطيع كتابة مسلك تطور رأس المال الفردي كما يالي :

$$\frac{kL-kL}{L2}\frac{k}{L}=\frac{k}{L}=nk$$

$$\frac{1-\partial k}{L}\ nk$$

$$\text{nk}\ \frac{F(k)-\partial k}{L}$$

$$f(k)-c-(\partial + n)$$

$$\frac{k}{k}\frac{f(k)-c}{k}\ \delta + n)$$

ونجد شرط الأمثلة للنموذج كما يلي :

$$\rho f(k^*) = n + \delta + \rho \ldots\ldots\ldots\ldots (30)$$

هذا الشرط يسمى القاعدة الذهبية المعدلة،حيث يظهر أن الأمثلة تأخذ بعين الاعتبار التحكيم الزمني والذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر للأعوان، ولاحظ في نموذج رمزي أن رأس المال الفردي عند التوازن أقل من المحدد من طرف القاعدة الذهبية في نموذج سلو–سوان[1].

وكخلاصة فإن نموذج رمزي هو تعميم النموذج سلو –سوان، حيث أن معدل الادخار داخلي ويدرس تطوره في حالة التفضيل الخاص للأعوان ،وكذالك دراسة التنظيم الأمثلي لرأس المال والاستهلاك الفردي من أجل الوصول إلى نمو متوازن حيث يجب توجيه الأعوان لإجراء تغيرات في مستوى استهلاك رأس المال.

المبحث الرابع : نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي .

إن الأداء الضعيف النظريات الكلاسيكية المحدثة(النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلاف الكبير في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

المطلب الأول : نموذج « Ak » في النمو الاقتصادي.

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (k) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي ، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري ، وقد جاءت نماذج النمو الداخلي وعلى رأسها هذا النموذج لمعالجة المردودية المتناقصة لرأس المال ، وعليه في فرض نموذج « Ak» ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال ، وأول صيغة رياضية أعطيت

[1] - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43-44.

لدالة الإنتاج «Ak » كانت سنة 1937 من طرف " فنون نيومان " وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل "روبرت 1991 " ، "رومر 1990 " ، " لوكاس 1988 " .

ويعطي النموذج العام النموذج «Ak » كما يلي[1]: $Y=Ak$

A : تمثل ثابت موجب المستوى التكنولوجية ؛

Y : لحجم الإنتاج.

K : يمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني –الآلات والمعدات – ورأس المال البشري أي العمالة .

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب $Y=A\,k$ والإنتاج المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية ل A بتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (23) لنموذج «Solow » نتحصل على:

$$Y_k=sA-(n+\delta)$$

ما دام $Y=Ak$ و $C=(1-s)Y$ يكون معدل النمو الفردي للاستهلاك مساويا لمعدل النمو للإنتاج الفردي ،وبتالي كل المتغيرات للفرد في النموذج ترتفع في الوقت وبمعدل يساوي : $sA-(n+\delta)$

وعليه فإن الاقتصاد الموصوف بالتكنولوجية Ak يمكن أن يعرف معدلات نمو للفرد في المدى الطويل موجبة ومستقلة عن التقدم التكنولوجي ، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان ، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن النموذجAk لا يتنبأ بحدوث تقارب مطلق أو شرطيبالنسبة لكل مستويات Y ، وهذا يعد نقصا لهذا النموذج.

مع أن نموذج Ak يسمح بالحصول على النمو المحمي ذاتيا على المدى الطويل ، لكنه لم يتوصل إلى اكتشاف مصادر ومحددات هذا النمو ، والأفكار الجديدة من هذا النوع طورت من قبل "رومر" سنة 1990 و « Howitt et Aghio» سنة 1988.

المـطلـب الـثـانـي : نموذج "لوكاس" في النمو الاقتصادي

لقد اعتمد "لوكاس" كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج« UzAWA 1956 » ،فهذا الأخير لم يخرج من إطار تحليل "سلو–سوان" ، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في حالة الإنتاج.

إلا اعتبر أن الإنتاجية الحادية لهذا العامل متناقصة ، وهذا ما أدى به إلى نموذج للنمو الخارجي غير أن "لوكاس"رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه " على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس

[1] - صدر الدين صواليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25–26 .

المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها ، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف " ، كما اعتبر "لوكاس" أن الاختلافات في معدلات النمو بين البيانات يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينهما ،ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[1] :

- الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم من رؤوس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري ، وأما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ، أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية "لوكاس" وكما أشرنا سابقا يفترض على الأقل ثابتة.
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه ، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري ، والإضافية إلى أن جميع أفراد المجتمع متما تلين في المستوى التعليمي ،والنموذج الذي من نقده له "لوكاس" هو بدون فراغ أي أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري ، ولا وجود لوقت آخر ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري على شكل خطي وفقا للمعادلة التالية:

$$h_t = Bh_1(1-\mu) \dots \dots (01)$$

حيث :

h_t: مقدار التغير في رأس المال البشري ؛

B : معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري ؛

h_1: مخزون رأس المال البشري للفرد ؛

$(1-\mu)$: الوقت المخصص للتعليم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لمجال الوقت المتاح.

وتتميز المعادلة (1) بخاصية ثبات غالت الحجم بالنسبة ل – : h_1 وهي خاصية أساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو الداخلي ، وتعتبر هذه الخاصية أهم من الدور الذي يمثله الوقت المخصص للدراسة ، كما يقر بذالك"لوكاس" في تقديمه لهذا النموذج.

ونقول أنه كما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم والتكوين حقق الاقتصاد بذالك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن ، وبالتالي فإن مستوى رأس المال البشري ووتيرة تغيرها يعتمدان بدرجة على قرارات الأفراد الراغبين في الاستثمار وفي تنمية قدراتهم ، أما في قطاع إنتاج البضائع فإن العملية الإنتاج تحكمها تقنيا دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" التي تعطي على النحو التالي :

$$y_i = A k_i^{\alpha} (\mu h_i)^{1-\alpha}$$

[1] – حمزة مرادسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59-61.

حيث :

y_i : هو قيمة إنتاج الفرد؛

i : وk_i رأس المال العيني للفرد؛

μ : يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع.

من هنا نستنتج أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر لكنه يسمح بزيادته في المستقبل.

α : عبارة عن ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

أدمج "لوكاس" في هذا النموذج تأثير الوفورات الخارجية الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي ، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان تنمو داخلي ، وقد برهن هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين،وهذا الذي يسمى بالتحريض ونرمز لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الإنتاج بالرمز δ ما يرفع من درجة تجانس دالة الإنتاج ويعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:

$$y_i = Ak_i^{\alpha}(\mu h_i)^{1-\alpha}(h_{\alpha})^{\delta} \ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث :

h_a : مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في المجتمع.

وبافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن : $h_a = h_i$

أي أنه إذا رفعنا مؤهلات الفرد فإن بدوره يرفع من فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط ،وبتالي دالة الإنتاج في نموذج "لوكاس" تتميز بتزايد الغلة $(1+\delta)$ بسبب الوفورات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج ، وهذا ما يتضمن نموا داخليا في النموذج لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للأمة ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث : نموذج "باول رومر" في النمو الاقتصادي.

يصنف نموذج "رومر" 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر النماذج أكثر واقعية من ناحية تقبلها لعملية تراكم المعرفة ، والتطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول ،وينطلق "رومر" في هذا النموذج من محاولة

تقديم صياغة تخسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي ، الذي اعتبره بمثابة ثغرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع ، وفي إطار تقديمه للنموذج اعتبر "رومر" أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات أساسية هي[1]:

1- قطاع البحث : إنه لمن الطبيعي جدا أن نعتبر أن التطور التكنولوجي يعتمد أساس على كمية الاكتشافات العملية فالاكتشاف الجديدة يعني في أغلب الأحيان من وجهة اقتصادية أسلوب جديد التحويل وحدة من رأس المال الخام إلى سلعة اقتصادية جديدة ،ويقدر معظم الاقتصاديين بأن المعرفة هي أساس معظم المكتشفات العلمية ، فهي تعد ملكية خالصة أي أن استخدامها من قبل شخص لا يمنع استخدامها من قبل الآخرين وهذا ما يعرف بخاصية عدم التنافس كما أنه من الصعب مع الآخرين من استخدام إلا في حالات السرية التامة ، وهذا ما يسمى بخاصية عدم الاستبعاد وقد سلم "رومر" بأن التقدم التي يطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح ، وهذا النشاط مؤلف من مركبتين:

- تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة اختراعها لإبعاد الشراكات المتنافسة على ممارسة النشاط نفسه ويحقق الباحثين إيراداتهم من بيع هذه الإرادات .
- المعرفة المتعلقة بالتصاميم والتي تعد أساسا معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين ، حيث أن كل باحث يمكن يستخدم مجموعة المعارف المتاحة لكي ينجز ابتكارات واختراعات جديدة من السلع الوسيطية ونلاحظ أن المركبتين السابقتين تساعدان على تراكم المعرفة وعلى خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الاستثمار الفعال في أنشطة البحث والتطور، وعلى هذا الأساس تعطى دالة تراكم المعرفة A في هذا القطاع على النحو التالي :

$$\dot{A}$$

حيث :

$\dot{A}$: التغير في كمية ومخزون المعارف ؛

A : مخزون الأفكار والمعارف المتوفرة ؛

L_A : كمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث والتطور ؛

τ: ثابت موجب يعبر على فعالية نشاط البحث والتطور.

[1] - حمزة مرادسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61-64 .

وتنص للمعادلة (1) على ضرورة التفاعل بين رأس المال البشري مخزون المعارف والتكنولوجيا المتاحة ، من أجل إبتكار أفكار وتكنولوجيا ، كما تعتبر هذه المعادلة أهم ما جاء به "رومر" سنة 1986 ،وتستدعي (1) الإشارة إلى ملاحظتان تلعبان دورا هاما في هذا النموذج.

- يمكن كتابة الصيغة السابقة على الشكل: $\frac{\dot{A}}{A} = \tau L_A$ والتي تعبر معدل نمو مخزون المعارف والابتكارات A الذي يمثل بدالة خطية تابعة لحجم رأس المال البشري L_A ومدى فاعلية نشاط البحث τ.
- الإنتاجية الحدية تحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث ، فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاج الحدية للباحثين ، وهذا ما يجعل A تنمو دون توقف وتعطى الإنتاجية الحدية للباحث بالصيغة التالية :

$$\frac{A}{LA} = \tau A P_{mLA}$$

2- قطاع السلع الوسيطية : يتكون هذا القطاع من شركات ومؤسسات تنتج بضائع رأسمالية في ذلك مجموعة من الاكتشافات والاختراعات المشتراة من قطاع البحث ، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية ، فإذا كان هناك عدد A من السلع الوسيطية محتواة من قبل عدد A من الشركات التي يتخذ كل منها وضعا احتكارها معينا لبيع إنتاجها فيمكن أن يعبر على رأس المال الكلي في هذا القطاع بالصيغة التالية:

$$K = \int_0^A Xj \, d_j \ldots\ldots(02)$$

حيث :

X_j: الكمية الموجودة في السلع الرأسمالية j ، ويفترض "رومر" أن جميع السلع يتم إنتاجها في نفس الظروف ، بحيث أن المنتجين يستخدمون نفس الكمية والنسب من المدخلات في كل السلع الرأسمالية ، وهذا ما يجعل أسعارها متساوية من هنا يمكن كتابة: $\forall(j), X(j) = \bar{x}$ ومنه تصبح المعادلة (2) على النحو التالي

$$K = A\bar{x} \ldots\ldots(03)$$

3- قطاع السلع النهائية : يشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة ، وتستعمل هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط رأس المال البشري والعمل ورأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني ، وتكون دالة الإنتاج في هذا القطاع على النحو التالي :

$$Y=L_Y^a L_A^B(\int_0^A x_j d_j)^{(1-\alpha-\beta)} .....(04)$$

حيث :

L_Yو L_A يمثلان كمية العمل ورأس المال البشري على التوالي .

وبتعويض المعادلة (03) في المعادلة (04) نجد :

$$Y=\int_Y^a \int_A^B A(\bar{x})^{(1-\alpha-B)}... ...(05)$$

هنا نشير إلى أن $\bar{x}$ هي مجرد معلمة وليست عاملا من عوامل الإنتاج ، وبالفعل تلاحظ أنه بالمكان yأن يرفع حتى ولو كل من $\bar{x}$ ،L_Y ، L_Aثابتة ، إذا يكفي لذالك ارتفاع كمية المدخلات من السلع الوسيطية A المستهلكة من طرف مؤسسات القطاع الثالث ،كما يضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الرأسمالية بصورة مستمرة ، وذالك لانه من مصلحة منتجي السلع النهائية تنويع منتجاتهم الرأسمالية بصورة مستمرة ، وذالك لأنه من مصلحة منتجي السلع النهائية تنويع منتجاتهم باستعمال جميع الاصناف من السلع الوسيطية.

المـــطلب الـــرابـع : نموذج "روبرت بارو" في النمو الاقتصادي .

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي حيث في مقال له "روبرت" عام 1990جاء فيه بمصدر آخر للنمو وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدة ، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحد لرأس المال الخاص، واعتبر "روبرت" أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية ، هذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي[1] :

$$Y_i=A_i K_i^a N^{1-a} G^{1-a} \alpha\in]0,1[.....(01)$$

حيث :

$N_i K_i Y_i$ على التوالي هو الإنتاج ، مخزون رأس المال والعمل للمؤسسة(i) ،

A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)؛

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج .

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة ، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y=AK^a N^{1-a} G^{1-a} .....(02)$$

[1] - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57-60.

ويقول "روبرت" أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t(ثابتة عبر الزمن)وتفرض على كل المداخيل T=tY ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما T=G وتكون النفقات العامة من السلع النهائية ، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة :

$$=s(1-t)Y-\delta\bar{K}.....(03)\bar{K}$$

وبتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ tY :

$$Y=AK^{a}N^{1-a}(tY)^{1-\alpha}.....(04)$$

$$Y=t^{\frac{1-a}{a}}A^{\frac{1}{a}}KN^{\frac{1-a}{a}}.....(05)$$

حيث :A، N، t ثوابت.

في غياب النمو الديموغرافي المعادلتين (03)و(05) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي :

$$g_k=\frac{k}{k}=s(1-t)\frac{Y}{k}-\delta=s(1-t)t^{\frac{1-a}{a}}A^{\frac{1}{a}}N^{\frac{1-a}{a}}-\delta$$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة ففي نموذج "روبرت" الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثبات بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فإن :

- توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y=C+I+G=C+k+\delta K+G$$

- ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي :

$$C=(1-s)(1-t)Y$$

- والتوازن على سوق السلع يكون:

$$Y=(1-s)(1-t)Y+K+\delta K+G$$

أي أن :

$$S(1-t)Y=K+\delta K$$

معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو ، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$=(-t^{\frac{1-a}{a}}+\frac{1-a}{a}(1-t)t^{\frac{1-a}{a}})sA^{\frac{1}{a}}N^{\frac{1-a}{a}}=0\frac{\partial(K/K)}{\partial t}$$

$$t=\frac{1-a}{a}+(1-t)\ \ t=1-\alpha$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج "روبرت" حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار هذا الوضع يتلاءم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل ، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها هذا يؤثر على الدخل الفردي ، وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا.

خلاصة الفصل

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلاد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة.

فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها أهمها : كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية تراكم رأس المال، التخصص ، معامل التقدم التقني والتكنولوجي ، لكن ذالك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط فالتكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر ، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة بقدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل . وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت

في تفسيرها لعملية النمو، فلقد اهتم الفكر الكلاسيكي بهذه العملية ، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل،بحيث"آدم سميث" أرجعه إلى تقسيم العامل ، أما" ريكاردو" رده إلى أرباح الرأسماليين في حين ذهب " مالتوس " إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة ، أما بالنسبة للنظرية الماركسية فكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو. فالاقتصاديون النيوكلاسيك ترجموا أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم "هارود " و "دومار" بالإحلال بين رأس المال والعمل ، فيما ركز "سولو " على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل ، أما "رامسي " فقد اهتم بالبحث في كمية الادخار المثلي للاقتصاد إلى أن جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج ، كرأس المال البشري عند "لوكاس " والمعارف عند "رومر " والنفقات عند "روبرت".

الفصل الثاني :

الانفتاح التجاري و علاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل :

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى ذلك فدول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، التطور التقني، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

والجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه، كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد ، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول** : مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري .
- **المبحث الثاني** : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري .
- **المبحث الثالث** : علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي .
- **المبحث الرابع** : الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر .

المبحث الأول:مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري

المطلب الأول:مفهوم الانفتاح التجاري

إن الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري وكذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متعددة ،بالإضافة إلى تضارب هذه الأفكار بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري ،فبين هذا التأييد والمعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ،فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة ،وذلك من خلال اتفاقية آلجات والمنظمة العالمية للتجارة

أولا:تعريف الانفتاح التجاري

قد تعددت محاولات تعريف التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة ،ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريفه،حيث توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية الى تبني معالم جديدة لقانون التجارة الدولية والقائمة أساسا على حرية المنافسة ،وتحديد المبادلات التجارية وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين ،كما سعت الدول الى جعل الأسواق الخارجية مبينة على معالم ومبادئ موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية ،وفيما يلي نذكر بعض التعاريف :

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب BHAGWATI KRUEGER**

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط و حتى مستوى متدني جدا وبالتالي حسب هذا التعريف أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا في نفس الوقت بفرض تعريفات جمركية [1] ، كما يقصد كذلك بالانفتاح التجاري تلك السياسات التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا من خلال العديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسة الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات ،وسياسة سعر الصرف وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد الوطني للتخطيط .

[1] عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في القدرة التنافسية للدول ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011، ص 44.

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب M,MICHELALY ,PAPAR GEORGION ,A,M,CHOKSI:**

يعرف الانفتاح التجاري حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام من (20.1)حسب درجة تحرير التجارة بحيث(1)هي أقل درجة تحرير،و(20)هي أكبر درجة تحرير كما عرفوا تحرير التجارة أنه تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة الى الحيادية ،بمعنى أن يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة ،وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربع مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية،تغيير الأدوات السعرية،تغير سعر الصرف ،تغيير السياسات)[1]

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية**

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسات التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير ،وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد ،والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها،بالإضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريفة جمركية والاتجاه الى نظام موحد لهذه الأخيرة [2]

ثانيا :أهمية الانفتاح التجاري

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي ،إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين إن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية ،كما تعتبر سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية[3].

وينتج عنها أيضا ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية كما أن التغيرات التي تحدث في طرف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي .

ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصاد الوطني .

---

[1] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ،ص 44.

[2] باريك مراد ، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي وبنكي ، جامعة تلمسان ، 2013 ص 37 .

[3] طارق الجبلي ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء الأردن ، 2001 ص 15 .

و أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أ أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ،ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزاً حول تنمية السوق الداخلي مع سياسية تقشفية، والتي كان يشكل الإحلال فيها محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري ،فنتج عن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي[1] .

المطلب الثاني :نظريات الفكر الكلاسيكي

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن العشر ،وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لأراء المذهب التجاري الذي كان مؤيدا لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب والفضة ،التي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة ،فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري ومن أهم روادها ادم سميث ودفيد ريكاردو وجون ستوارث ميل .

أولا : نظرية التكاليف المطلقة

العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث" هو الأول الذي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية في كتابه الشهير ثروة الأمم المتحدة، الذي أصدره عام 1776 في نيويورك ، حيث استخدام " آدم سميث" مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول ،أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة ، وبافتراضه أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة معينة إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة ،أو بنفقة مطلقة أقل ، الأمر الذي دعا إلى التخصص والتقسيم الدولي للعمل ، وهذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى ، والتي تتمتع .

بميزات مطلقة أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى .[2]

وقام بإعداد جدول رقمي يبين فيه ذلك ، فافترض دولتين هما : إنجلترا والبرتغال ، ينتجان سلعتين هما القماش والقمح ، وثمن هذين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان :

[1] جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 ص ص 23 -37 .

[2] جمال الدين عويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2000،ص ص 36-38.

جدول رقم (2-1) نظرية التكاليف المطلقة

الـدولـة	الـمـنـتـوج	
	القـمـح	الـقـمـاش
إنجلترا	04 دولار للوحدة	03 دولار للوحدة
البرتغال	02دولار للوحدة	06دولار للوحدة

المصدر : عبد الرحمان يسري احمد و اخرون ،الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،2005،ص23.

ويبدوا من المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال ، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في إنجلترا إلى تصديره إلى البرتغال ، وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال ، يعمل منتجي القمح على تصديره ، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإجليز، وسوق القمح أمام المنتجين البرتغالين.

وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق إنجلترا للثانية ، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في إنجلترا وفي صناعة القماش في البرتغال ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية للعمل في الدولتين ، وبتالي إلى زيادة الناتج الكلي لهما ، وهكذا يمكن للكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصدر الإنتاجية وأرخصها[1] ،ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما ، فهل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين ؟ ،وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ؟.

إن نظرية الميزة المطلقة لـ "آدم سميث " لم توضح ذلك وتفسره، في حين جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لـ " ريكاردو"لتوضح ذلك.[2]

ثانيا : نظرية التكاليف النسبية " دافيد ريكاردو "

عارض العالم الاقتصادي " دافيد ريكاردو " في القرن التاسع عشر في كتابة الاقتصاد السياسي والضريبة ، ما وصل إليه آدم سميث في التجارة الخارجية وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية ، حيث أن قيام التجارة بين الدول لا يتوقف عليه مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة ، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين .

[1] جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره،ص ص 23-22.

[2] سيد محمد أحمد السريتي،التجارة الخارجية،الدار الجامعية الإسكندرية،2009،ص 23.

حيث اعتمد في نظريته المتعلقة بالتجارة الخارجية على نفس الأسس أو الفرضيات التي بني عليها نظريته في القيمة ، أي على أساس أنه هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها ، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل .

حيث كل من العاملين الاقتصاديين "آدم سميث"و" دافيد ريكاردو " توفقا على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطى ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة ، وهنا يبدأ تحليل "ريكاردو " في النفقات النسبية [1]. ولشرح قانون النفقات النسبية نأخذ في المثال الآتي :

أخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافتراض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما المنسوجات والقمح.

جدول رقم :(2-2) بيان التكلفة النسبية

الـــدولـة	الـسـلـعـة		المجموع
	وحدة المنسوجات	وحدة القمح	
إنجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	220 ساعة عمل
البرتغال	90ساعة عمل	80ساعة عمل	170 ساعة عمل

المصدر : دومينيك سالفاتور،مرجع سبق ذكره ،ص22.

بالنظر إلى الجدول يتبين أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح في البرتغال أقل من إنجلترا ، وحسب الميزة المطلقة للعالم الاقتصادي آدم سميث فإنه لا يمكن أن يقوم بتبادل بين البلدين ، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين ، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين من المنسوجات ، ووحدتين من القمح ، ما يكلفها 340 ساعة عمل .

وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنجليزي إلى البرتغال ،وهذا مناقض للفرضية الثانية ، لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

- **في البرتغال :** 1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 0.88=90/80 وحدة من المنسوجات .
- **في الإنجليز:** 1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 1.2=100/120 وحدة من المنسوجات .

حسب المثال السابق : ليس من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج المنسوجات

[1] طالب محمد عوض،التجارة الدولية نظريات وسياسات،الطبعة الأولى ،1995،ص 85.

رغم أنها تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من إنتاجها في إنجلترا ، لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للقمح، فالعبرة إذن بالتكلفة النسبية وليست بالتكلفة المطلقة .

في حالة التبادل ينتج البرتغال وحدتين من القمح ، ويستبدل وحدة منه ، والتي كلفته 80 ساعة عمل ،مقابل وحدة من المنسوجات التي تحتاج منه 90 ساعة عمل ، حيث يوفر بلد البرتغال لـ10 ساعات عمل ،أما البلد إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من المنسوجات ،وتقوم باستبدال وحدة من المنسوجات المكلفة لـ 100 ساعة عمل مقابل وحدة من القمح المكلفة ≤120 ساعة عمل ، حيث توفر 20 ساعة عمل .[1]

- **حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية :**

يوجد حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية ، حيث لا يمكن قيام مقارنة بين دولتين إلا إذا كانت درجة التخلف المطلق للدولة المتأخرة في مجال إنتاج السلعتين متماثلة ،حيث يوجد ميزة نسبية للدولة في مجال أي من السلعتين .[2]

ثالثا: نظرية القيم المتداولة "جون ستيوارت ميل "

حلل "جون ستيوات ميل " ما عجز عنه ريكاردو في تحديد معدلات التبادل الدولي ،والكيفية التي حدد بها المعدلات التي يتم تبادل السلع والكيفية التي تتوزع بها فوائد التقييم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة ، وتتخصص فيها ، وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ،وأورد نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي .كما يوضح الجدول أدناه :

جدول رقم : (2-3) نظرية القيم المتداولة

الـدولـة	الـسلـعـة	
	القمح	المنسوجات
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

المصدر : عبد الرحمان يسري احمد و اخرون،مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

[1] دومنيك سالفتور،الاقتصاد الدولي،ديوان المطبوعات الجامعية،ص22.

[2] عبد الرحمن يسري،النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث،مصر،دار شباب الجامعة،2001،ص42.

نلاحظ من خلال هذا المثال في التجارة الخارجية أنه يعطينا تنبؤات منسجمة مع العلم الواقعي فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا كالدول الصناعية ، تتركز في تجارة الأنواع المصنعة ، في حين التجارة بين الدول المختلفة اقتصاديا كالتجارة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، تتركز في تجارة الصناعات المختلفة ، تصدر من خلالها الدول المتقدمة السلع المصنعة مقابل استيرادها للمواد الخام.[1]

المطلب الثالث : نظريات الفكر النيوكلاسيكي

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرق الشك لصحتها ،غير أن الحرب التي قلبت منوال التجارة الدولية رأسا على عقب والتي غيرت من كيفية المبادلات الدولية فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة لصياغة نظرية النفقات النسبية فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية ،وفي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية ،وهي أن العمل أساس لقيمة السلعة.

أولا :نظرية نفقة الاختيار

حسب هابلر فان نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، فان البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع التي ينتجها يمكن أن يحقق له الكسب من التجارة الدولية ،وقد استخدم هابلر لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى بمنحنيات السواء، إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل .

يرى هابلر دائما أن نفقة الاستبدال تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعني يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعا ، إذن يجب التخلي عن فكرة ريكاردو القائلة أن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد وهذه العوامل كلها تشارك في إنتاج السلع المختلفة وعليها ان تحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل ، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة[2].

[1] جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره،ص27.

[2] احمد بديع بليح ، الاقتصاد الدولي ، توزيع نشأة المعارف ، الاسكندرية ،مصر ،1994، ص 280.

ثانيا : نظرية نسب عناصر الإنتاج

ترجع هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي "هكشير" وتلميذه "أولين" ألف هذا الأخير كتابه (نظرية أولين للتجارة الخارجية) ،حيث اعتمد على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي وقد بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة وافتراضها اختلاف التجارة الدولية والداخلية [1].

وقد حاولت هذه النظرية أن توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين الدول وقد أعطي (هكشر)تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلعة تختلف باختلاف إنتاجية الدول ،وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما :

- اختلاف الدول من حيث توفرها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج
- الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع

اتفق أولين مع أستاذه في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلعة التي تنتجها الدولة ولكن أضاف إلى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية وذلك لأن السبب في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلع من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا [2].

وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أهمها:

- أذواق المستهلكين لا تختلف كثيرا من بلد الى أخر .
- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة لكن ليس لها حرية[3] الانتقال بين المنطقتين [4].

ثالثا: لغز ليونتيف

قام الاقتصادي "ليونتيف "*سنة 1954 باختبار نظرية "هكشر وأولين" وذلك بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية "هكشر وأولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع

---

[1] محمد يحياوي ، أثر الواردات على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2010 ،مذكرة مقدمة كمجز من متطلبات نيل شهادة الماجستار في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 2011-2012 ص 10.

[2] باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ص .46

[3] حمشة عبد الحميد ، دور التجارة الخارجية في ترقسة الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 2013،ص 34 .

[4] حميشة عبد الحميد ، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 2013 ، ص 34.

كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا إن الاقتصادي "ليونتيف" قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية[1]، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هيكشر وأولين " . ولقد ولدت نتائج دراسات "ليونتيف" العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج[2] .

المطلب الرابع: نظريات الفكر الحديث

تتمثل الأفكار الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار أي إدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية .

أولا :الفارق التكنولوجي (الفجوات التكنولوجية)

ارتكز التحليل الريكاردي على أنه لا يوجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر نظرا لوجود التطور التكنولوجي وظهور سلع جديدة .

- **تحليل بوسنر 1960(نموذج الفجوة التكنولوجية)**

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى بوسنر حيث يعرف التغير في دالة الإنتاج إلى الابتكار ،وبالتالي فان هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج [3].

كما لاحظ بوسنر أن المؤسسة التي تنتج سلع جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار تصدير هذه السلعة ، و من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة ،فالعنصر المحدد للتجارة الدولية إذن هو الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان.

[1]زينب عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32- 33.

[2]Bernard Guilochon ،Economie international ،2eme editionpunod،paris، 1998،p 61

[3] Christian Aubin et philippeNorel،economie internationale:faitstheries et politiques ،edition du seuil ،paris ،2000،p 56.

وبالنسبة لبوسنر فان درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع بالإضافة إلى أن هذا التأخر يترتب من التأخر في طلب السلعة الجديدة من طرف البلد التابع والى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي يرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر ، والى إنتاج سلع بديلة [1].

كما يمكن اعتبار تحليل بوسنر تعميما لنموذج ريكاردو ونموذجا ديناميكيا لهذا الأخير ، واستند تحليل النموذج على وجود

- فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتوج الجديد وبداية إنتاجه في البلدان المقلدة
- فجوة التقليد : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في البلدان النامية[2]
- **نظرية دورة حياة المنتوج**

تعتبر هذه النظرية مكملة لتحليل بوسنر بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق فهي تؤكد على دور المنتوج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الدولية ،وتنسب هذه النظرية إلى(vernon1966) حيث بفرض أن التقدم التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع فان المنشات الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها وبحصولها على هذه التكنولوجيا تنطلق في الإنتاج والبيع في السوق المحلي ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ويمر المنتوج بثلاث مراحل هي:

1) مرحلة الإنتاج: يبدأ الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة اليد العاملة ، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية .
2) مرحلة النضج : يبدأ المنتوج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه .
3) مرحلة النمطية: في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة مشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور[4].

---

[1] Bernard Guillochon،op،cit، p92.

[2]Jean Louis ,MuchieIlli .principes d economie internationale 2eme edition .dalloz .paris .1997. p68 .

[3]M.Bye et G.S.Debrenis .relations economiques internationales .dalloz .paris .1977.p70.

[4]محمود يونس ،التجارة الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،1999،ص 48

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم

تعد هذه النظرية امتداد لنظرية نسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ،فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج ، من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا، فرنسا ،.... وبين الدول ذات السوق الداخلي الصغير مثل : بلجيكا هولندا اسبانيا ، والدول الاسكندنافية[1]،كما يمكن القول عموما ان اغلب النظريات المذكورة مسبقا تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري[2].

المبحث الثاني : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري ، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات لبلد ما ، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من اجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم من خلال هذا المبحث سيتم عرض مختلف المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري

المطلب الأول :قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي و المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما ، حيث تهدف الى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية.

الفرع الأول : قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

أولا: مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح التجاري المنخفض ، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي ، والذي يعبر عنه رياضيا ب[3]:

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB} * 100$$

[1] محمد يحياوي مرجع سبق ذكره ،صص 15 16

[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

[3] باريك مراد مرجع سبق ذكره ، ص ص 58 -59.

حيث : X تمثل الصادرات ،

M تمثل الواردات ،

PIB يمثل الناتج الوطني الداخلي .

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقي الصادرات والواردات في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول،وبتعبير أخر فهو يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد .

ثانيا: مؤشر التصدير السلعي للصادرات

تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي ،حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات المتقدمة ، ويستعمل هذا المؤشر كذلك في قياس التبعية الاقتصادية ،عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على السلع التي تتعرض في الغالب إلى تغيرات حادة في الأسعار ، ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني هيرشمان ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[1] :

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{2X_t}\right)^2\right]$$

حيث : cc مؤشر التركيز السلعي للصادرات ،

x_{it} صادرات الدولة من السلعة i خلال النسبة t ،

x_t مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t ،

ثالثا : مؤشر التركيز الجغرافي

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، ويعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التي تحكم على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة، حيث من المفروض أن لا يزيد عن نسبة 60 % و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد. ويعبر عنه على النحو التالي[2]:

[1] خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج ، الأردن ، ص ص 59- 60 .

[2] خالد محمد السواعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{X_t}\right)\right]$$

حيث : cc مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات ،

x_{it} الصادرات الوطنية للدولة i خلال النسبة t ،

x_t مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t ،

رابعا:الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد ، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية[1] .

خامسا : مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين أهم المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع القرار، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة ، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات لمستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة الصادرات[2].

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

[1] باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

[2] خالد محمد السويعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

- **مؤشر التعريفات الجمركية**

بالإضافة إلى المؤشرات المستعملة في قياس الانفتاح التجاري ،هنالك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل :رخص الاستيراد أو حصص التصدير ، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية[1] .

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفاق المطلق حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية ،ولهذا فقد اقترح كل (Guillarrmont)و(syruinchenery) سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية ،حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفرق أو البواقي موجب اي ان حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل ،فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح[2] .

المطلب الثالث : قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج

يتم قياس الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما :

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-warner

يعتبر من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين ، بحكم ان هذا المؤشر استطاع ان يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعية لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة .فهو يصنف الدول الى مجموعتين البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية ،وذلك بالاعتماد على المعايير التالية :

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، إذ تفوق 40%من قيمة المنتج
- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20% بين سنوات (80.70)
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي
- معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير

تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة ، تم دراستها خلال الفترة 1945.1970 وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها انه 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير السابقة و74 دولة صنفت من الدول

[1] باريك مراد مرجع سبق ذكره ص 62

[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 78

المنفتحة على التجارة ولكن بصفة دائمة ومنتظمة كما أثبتت هذه الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفع بالنسبة إلى 11 دولة من أصل 15 حققت معدلا نمو تزيد عن 23 %بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو اقل من 3 %.[1]

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب (ادوارد)

هو أحد احدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري وقد عرف سنة 1998 وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى ادوارد ان أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية ،حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ويرتكز على فرضية أساسها ان سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل .

لقد ذهب ادوارد في تفسير مؤشره ،أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحوافز الجمركية وغير الجمركية إلى أكثر من 20 وهو نفس مذهب ساش وارن إلا أن النسبة اكبر من 40 إما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى ادوارد أن تدخل الدولة فيه في مظهر مؤسسي ،إما لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن ان ينتج عن عدم توازن الاقتصاد .

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

تعرضت الكثير من الدراسات على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية ،وبالتالي دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وبالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، فقد اهتمت الدراسات بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، فبعض الدراسات أكدت على الدور الإيجابي للانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي ، ومنهم من يرى ان العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست بتلك القوة .

المطلب الأول : الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

أولا :أراء المذهب التجاري

تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة وهذا من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي تجلب المعدن النفيس ،وبمعنى أخر النمو الاقتصادي لأي دولة يمكن ان يتحقق من دون تدخل الدولة وفرض سيطرتها على كل القنوات التي من شأنها ان تحقق التنمية الاقتصادية لها .

[1] باريك مراد مرجع سبق ذكره ص ص 64 -66 .

ثانيا : آراء المذهب الكلاسيكي

أشار ادم سميث إلى اثر الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل ، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية ا

ولعل أهمية الانفتاح التجاري ظهرت للدول في كتابات الاقتصادي دافيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة النسبية وقد بين ان التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج ، وتحويل الموارد النادرة الى القطاعات الأكثر كفاءة ومن ثم تحسين رفاهية السكان ،أما جون ستوارث ميل ميز بين نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكن حيث يؤدي الانفتاح التجاري الى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستغلال الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار ان لها تأثير ديناميكي ونفعا غير مباشر يتمثل في رفع المستوى العام للإنتاجية .[1]

ثالثا: أراء الفكر الحديث

جاءت اغلب نتائج هذه الدراسات لتؤكد وجود درجة عالية من الارتباط بين الانفتاح التجاري وبالأخص نمو الصادرات ومستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية ،مما يعتبر دلالة قوية على ان الانفتاح التجاري يلعب دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، ولكن وجدت دراسات تعارض الآراء السابقة ومنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة الى مجموعتين[2] :

- **الآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي :**

- دراسة امري (1980): تعتبر هذه الدراسة من بين الأوائل التي بحثت عن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي .وتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة (1953-1963) [3].
- دراسة فيدر (1983): تعتبر هذه الدراسة الاكثر انتشارا من بين الدراسات التي تهتم بقياس اثر التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي. وذلك من خلال اعتمادها على عدد من الفرضيات المنطقية[4] .
- دراسة البنك الدولي (1987): أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا خلال الفترة (1946-1986) وقد صنفت الى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كيفية تتمثل : في معدل الحماية الفعلية ، الرقابة المباشرة ،

[1]عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ص 157.

[2]عبدوس عبد العزيز مرجع سبق ذكره ص 158.

[3]عبد الرحمن يسري أحمد ،محمد أحمد السريتي ،قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007، ص 261.

[4]عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ص 294 .

استخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته ، ومعايير كمية :وهي اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج ، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج[1] .

- دراسة دافيد دولار (2000) تهتم هذه الدراسة بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وتأثير التجارة الدولية على النمو[2] .

- **الآراء المعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي :**

- كارل ماركس : يرى ان التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن ان تقوم بالدور الإنمائي اي ما قامت به في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة حاليا ، وهذا نظرا للبنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الرأسمالية التي تستغل ثروات الدول النامية ، وتجعلها في حالة تبعية مستمرة للدول المتقدمة.
- دراسة دافيد ودونبن : توصلت هذه الدراسة الى عدم حتمية تناقص الفرق في الدخل بين الدول خلال السنوات. حيث ان الفوارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول في تزايد ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها[3].

المطلب الثاني : الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

الدراسات و الأعمال التجريبية المنشورة بدأت في سنوات السبعينات ،وغالبا ما استخدمت هذه الدراسات معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي أو معاملات الارتباط بين مجموعة من المؤشرات التي تمثل الانفتاح أو السياسات التجارية للدولة من جهة ،والنمو في المدى الطويل من جهة أخرى ،فهذه الدراسات وجدت في أعمال إدوارد (1989-1993) وخلصت الى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي .

وفي هذا السياق فان الوسيلة الأنسب لتقييم تأثير الانفتاح التجاري على النمو هو إقامة نماذج المعادلات ومن أشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح التجاري على النمو نجد:

- دراسة كو وومغدام (1993) دراسة أظهرت ان النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا والانفتاح وتوصلت الى ان التجارة ورأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين سنة .
- دراسةُ كو وهالبمان (1995)قامت بدراسة عينة من 22 دولة من الدول الصناعية وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا تتوقف فقط على مخزون رأس المال ولكن أيضا من شركائها التجاريين .

---

[1]عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الأخر ، مجلة الباحث ، جامعة بشار ، العدد 2010/08، ص 153 .

[2]صويلي صدر الدين ، مرجع سبق ذكره ص 20.

[3]عبدوس عبد العزيز : سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع التنافسية للدول ، مرجع سبق ذكره ص 161.

- دراسة هاريسون (1996) ترتكز هذه الدراسة على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح . وقد استخدمت في كثير من الأحيان سبعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية ،كما توصلت أحيانا إلى وجود علاقة ايجابية بين هذه المؤشرات ونمو الاقتصاد وتطور الصادرات أو الواردات .

كخلاصة إن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو تودي في كثير من الأحيان إلى نتائج مرضية عكس الأعمال النظرية [1].

المطلب الثالث :أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني إستراتيجية إحلال الصادرات ، أو التوجه نحو الداخل من خلال تبني إستراتيجية إحلال الواردات ، وقد دار جدل كبير بين مؤيدي الانفتاح الذين يؤيدون الانفتاح نحو الخارج بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، وبين الداعمين للحماية الذين يؤيدون إستراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد ، وقد سيطر التوجه الأول في سنوات السبعينات لدى مفكري الغرب والبنك الدولي[2] .

أولا : سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو

تعتبر التجارة الخارجية وخصوصا الجانب التصديري من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي مقدمتها دول العالم الثالث، فهي ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم ،إنما هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي ،إذ يعتبر التصدير احد أهم محركات النمو الاقتصادي التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام . والتصدير أمر ضروري بالنسبة للمنتجات والسلع الوطنية من اجل دعم ميزان المدفوعات[3] .

1) أهمية إستراتيجية إحلال الصادرات

على عكس إستراتيجية إحلال الواردات ،هناك زيادة في الاهتمام في الإمكانيات التي توفرها إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات وهي تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية ولعملية إحلال الصادرات فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي :

- كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إستراتيجية إحلال الصادرات.
- سياسة التصنيع التي تعتمد على إستراتيجية إحلال الصادرات لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية[4] .

[1]عبدوس عبد العزيز مرجع سبق ذكره ، ص ص 162- 163 .

[2]مدحت القريشي :مرجع سبق ذكره ص 238.

[3]قسوم ميساوي الوليد : دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة ،2007-2008،ص 13 .

[4]سالم توفيق نجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، لعراق 1988، ص 188.

1.1 إستراتيجية التصنيع من اجل تصدير السلع الأولية

تعتمد أغلبية الدول النامية في صادراتها على تصدير المواد الأولية لكن هذه الإستراتيجية لم تكن في صالحها وبالتالي فان اتجاه الأسعار للسلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة نحو الدول النامية في ارتفاع شديد مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول والغاز الى الانخفاض وذلك لأسباب تتعلق بجانب الطلب نتيجة التقدم التكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة مما ساعدها في تخفيض وارداتها من السلع الأولية[1].

1.2 إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية

حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نمو أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة وكذلك المواد الأولية[2] . وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات ،والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع النصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية[3] .

2. آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع . كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت هذه الإستراتيجية كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى أن تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع ،وتوصلت العديد من الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية وذلك عن طريق عدد من الآليات أهمها [4]:

1.2. الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية

تنمية الصادرات تؤدي الى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأعقل ،ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو مما يحقق فائضا في الإنتاج المحلي[5].

2.2. الصادرات والتقدم التكنولوجي

إن التنمية الاقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى وسائل التكنولوجيا المتطورة والعمالة الماهرة كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية

---

[1] وصاف سعيدي :تنمية لصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، الواقع والتحديات، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،العدد2002/01،ص 09.

[2] يلماظا كيوز،الدول النامية والتجارة العالمية ،الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ ،الرياض 2008،ص 45.

[3] مدحت قريشي : مرجع سبق ذكره ص 241.

[4] وصاف سعيدي : مرجع سبق ذكره ص 09.

[5] عبد الرحمن يسري أحمد،محمد أحمد السريتي ،مرجع سبق ذكره ص 286.

كل هذه المتطلبات من شأنها ان ترفع كفاءة الإنتاج ،فالصادرات تعد مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية ،كما تلعب أيضا دور المحفز لدفع الدول لاكتساب المزيد من الأسواق الخارجية .

3. مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام

مساهمة التصدير كان ولا يزال عنصر محفز في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص .و هذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والموارد ، اما بالنسبة لأثر التنموي فهو ضئيل إذا ما ارتبط هذا القطاع بروابط قليلة مع بقية القطاعات الاقتصادية للوطن واما الدخل الناتج من قطاع التصدير فقد يحول إلى الخارج من قبل المالكين الأجانب أو يذهب إلى قلة من الطبقة الغنية[1].

ثانيا : سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة إستراتيجية وهي التصنيع بقصد إحلال الواردات وذلك بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها ، فهذه الإستراتيجية أصبحت أكثر شعبية وارتبطت بحجة حماية الصناعات الناشئة .

1) أهمية إستراتيجية إحلال الواردات

يقصد بإحلال الواردات إنتاج الدولة منتجات محلية بدل استيرادها من بلدان أخرى ،اي ان تنتج ما تحتاج إليه محليا وذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعة ، وتم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات[2] .

وحتى يكون لهذه السياسة تأثير وفعالية لا بد أن تعتمد على الحماية الجمركية وحصص الواردات التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي . فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي .يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية[3] .

واستنادا على ما سبق فان الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في الدول النامية يرون إن إستراتيجية إحلال الواردات هي الممهد لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات[4].

---

[1] سالم توفيق نجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 180 -181.

[2] مصطفى بن ساحة : أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي بغرداية، 2010.2011، ص 34.

[3] خالد محمد السواعي ، مرجع سبق ذكره ص 194.

[4] شاقور سميرة ،"تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ،دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970.2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ،تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ،الجزائر ،2011-2012،ص 123 .

المبحث الرابع:الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

بادرت الجزائر بعد التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في التحول السريع الى اقتصاد السوق ، حيث كانت الرقابة أمر ضروري للحد من الاستيراد المكثف و اعتمدت على إجراءات ومعايير مناسبة مع الوضع الاقتصادي الراهن و ألغت القيود الكمية على واردات السلع وتخصيص نظام تحرير الأسعار بالنسبة لأغلب المنتجات .

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر

إن عملية التجارة الخارجية الجزائرية المتميزة بانفتاحها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج أولي واحد ، حيث هنالك عدة عوامل تفسر درجة الانفتاح التجاري وهي تختلف من بلد إلى أخر ، من أبرزها مايلي [1]:

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج

تكمن أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير)في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ، وبتعبير أخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة .

ثانيا : مؤشر الرسوم الجمركية للتجارة الخارجية

بصرف النظر عن حجم التجارة وغيرها من مؤشرات الانفتاح التي تقدم معلومات عن مستوى المبادلات الناتجة عن الرسوم الجمركية أو الحواجز الغير الجمركية مثل : نظام الحصص أو التراخيص ،وتعتبر طريقة قياس الانفتاح التجاري بالحواجز الجمركية غير التعريفية صعبة للغاية ، فمن أجل مقارنة درجات الانفتاح في الجزائر جرت العادة استخدام متوسط الرسوم الجمركية البسيط المفروض على المنتجات المسوقة .

ثالثا: مؤشر Sachs et Warner

يقترح في تحليله طريقة مختلفة تماما لقياس درجة الانفتاح حيث يعتمد في ذلك على مجموعة من أدوات السياسة الجارية ويقوم بتصنيف البلدان إذا ما كانت منفتحة أو منغلقة على التجارة الخارجية وفقا للمعايير التالية[2]:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية ،لا يجب أن يفوق 40% من قيمة المنتج .
- معيار حصة السوق السوداء ، إذ لا يجب أن تفوق 20% خلال السبعينات والثمانينات .
- معيار النظام السياسي ، إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي .

[1] - عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 284-290 .

[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 284-290

- معيار تدخل الدولة ، إذ لا يجب أن تحتكر قطاع التصدير.

رابعا: مؤشري الترك والتنوع السلعي

يوضح هذين المؤشرين درجة تركز منتج ما أو دولة ما ، كما يوضح نصيب هذا المنتج في الأسواق محل الدراسة والتي يتم التصدير إليها ، وتتراوح قيمة هذا المعيار ما بين 1(والتي تشير الى وجود تركز مطلق)و 1/n(والتي تشير الى وجود توزيع متساوي بالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية).

خامسا:مؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

تصدر منظمة الأونكتاد سنويا تقرير حول القضايا المتعلقة بالتنمية والسياسات التجارية ويستخدم فيه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس التجارة الخارجية للبلدان المشاركة في هذا التقرير .

1. **مؤشر معدلات التبادل التجاري والقدرة الشرائية للصادرات**

يعتبر مؤشر معدلات التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما ،ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري،وانخفاضه يشير الى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد .

كما تجدر الإشارة إلى وجود مؤشر أخر يقيس درجة الانفتاح ، ويختلف عن المؤشرات السابقة وليس له علاقة بالصادرات والواردات وإنما مؤشر يركز على الجانب الجغرافي للبلاد وحسب هذا المؤشر فالدولة التي تملك مساحة كبيرة ومطلة على الساحل تعتبر منفتحة تجاريا لأن التجارة الخارجية تعتمد على الموانئ ،وحسب المعايير التي يصنف بها هذا المؤشر تعتبر الجزائر بلد منفتح [1].

المطلب الثاني:تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

الفرع الأول : "تأثير الصادرات النفطية "

لقد تم وصف الدول العربية ومنها الجزائر من طرق التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 بأنها أكثر الدول الغنية في العالم رغم قلة نموها ،كما أوضحت وجود فجوة تفصل بين ثروات البلاد من جهة والمستويات المتدنية للتنمية البشرية من جهة أخرى .

[1]عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 284-290.

أولا : أداء الصادرات

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة قطاع المحروقات عليها ، فهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت مبنية على العوائد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية ، ومبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي ، وهذا ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملية وما يطرأ عليها من تقلبات ، فالصادرات المحروقات تمثل نسبة 97% طيلة الفترة (1990-2009) ، أما عن الصادرات خارج المحروقات لا تزال تمثل نسبا ضئيلة جدا في حجم الصادرات الكلية[1] .

ثانيا :تأثير أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي

1. العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

هنالك ثلاث عوامل أساسية تؤثر على النمو الاقتصادي [2]:

1.1. معدل التراكم في الدخل الوطني

إن الدخل الوطني من حيث الاستخدام ينقسم الى تراكم واستهلاك ،والتراكم ضروري لعملية إعادة الإنتاج،وتفيد التجربة التاريخية الاقتصادية أن معدل 10% من الدخل الوطني يسمح فقط بإعادة الإنتاج البسيط،بمعنى أخر يؤمن معدل نمو يساوي الصفر ، وهذا مفهوم لأن هذا الحجم من التراكم يتجه نحو الاستبدال والتجديد لتعويض الإهتلاكات .

1.2. العلاقة بين الأجور والأرباح

إن العلاقة الحالية بين الأجور والأرباح في الجزائر هي 25% أجور و 75%أرباح ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، هي 60% أجور و 40% أرباح وهي تزيد أو تنقص بحدود (+- 20%) حسب كل بلد من البلدان الرأسمالية المتطورة ، لأن الطبقة المالكة والحاكمة فيها تعني تماما أن انخفاض مستوى الأجور عن حد معين سيؤدي الى الإضرار بكل التطور الاقتصادي من خلال تخفيضه القدرة الشرائية .

1.3. مردودية رأس المال

التي لا تصل إلى أكثر من 20% من مجمل الاقتصاد الوطني ،يتضح حجم المشكلة من جهة والاحتياطات الهائلة الممكنة لحلها ،وهذه الاحتياطات منطقية وبالتدرج حسب الأهمية التالية:

[1]-نفس المرجع السابق ، ص ص 303-302.

[2] – عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 304.

- تغير العلاقة جذريا بين الأجور والأرباح .
- رفع عائدية رأس المال .

نظرا للطبيعة الاقتصادية المختلفة للجزائر فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على ثلاثة عوامل هي :

- البيئة الاقتصادية العالمية عموما وأسعار النفط على وجه الخصوص .
- الظروف المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي .
- نضج برنامج الإصلاح التي نفذت بالفعل أو التي ما زالت في مرحلة التنفيذ في فترة من الزمن[1].

2. النمو الاقتصادي وأسعار الصادرات النفطية

شهدت سنوات 2004،2005،2006 ارتفاعا قياسيا لأسعار النفط في الأسواق العالمية التي زادت أكثر من الضعف لتصل إلى أعلى مستوياتها ،ويمكن إرجاع المستويات المرتفعة لأسعار النفط العالمية إلى عدة عوامل منها:

- الزيادة غير المتوقعة للطلب على النفط وبالأخص الصين وأمريكا والهند.
- العوامل الجيوسياسية مثل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط وفنزويلا ونيجيريا .
- المستوى العالي من المضاربات المستقبلية للنفط، والقصور في علاقة التصفية الأمريكية وعدم كفايتها لمواجهة هذا الطلب .

وقد ترتب على هذا الارتفاع تداعيات اقتصادية عديدة سواء على أداء الاقتصاد العالمي أو على اقتصاد الدول المنتجة والمستهلكة للنفط حول تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة فقد أدى هذا الارتفاع الى زيادة عوائد الصادرات التقنية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الإستراتيجية وبالتالي مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثالثا: النمو الاقتصادي وعائدات الصادرات النفطية

إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على حركة أسعار النفط فمن البديهي أن ارتفاع أو انخفاض النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ففي الجزائر تشكل العائدات البترولية أكثر من 85%من العائدات الإجمالية وإذا تتبعنا مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ التفاوت المتأرجح صعودا و نزولا من النمو المرتفع في السبعينات مرورا بالركود الاقتصادي خلال الثمانينات وصولا إلى النمو الاستثنائي في أوائل القرن الواحد والعشرين.

[1]- نفس المرجع السابق ص 305.

[2]عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 305 .

الفرع الثاني: تأثير الواردات

تعتمد إستراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار ،وقد يترتب على هذا الإجراء أثار جانبية كانخفاض درجة التخصيص وتقسيم العمل نظرا لأن الدول في هذه الحالة لن تنتج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية كما يحدث ارتفاع في أسعار السوق المحلية مما يترتب عنه انخفاض رفاهية المجتمع .

أولا : إستراتيجية الاستيراد في الجزائر

منذ سنة 1994 وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية ، ويعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد،حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد تفكيك الآليات الموضوعية سنة 1992 ، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية ،وعلى مستوى تمويل الواردات تم التعديل من طرف البنك الجزائري بوضع الشروط الجديدة لتمويل عمليات الاستيراد وأعطيت للبنوك المعتمدة مسؤولية ممارسة المراقبة لضمان التحقيق الجديد النشاط من قدرة المستورد ماليا .

ويتم استيراد السلع والبضائع من طرف كل اقتصادي يملك سجلا تجاريا وهذا على أساس معاينة بنكية مسبقة وضرورية ، فمنذ 1994 أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين وان لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري ،و في جانفى1995 جعلت من التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة والمفضلة لسياسات الاستيراد[1].

ثانيا : إستراتيجية إحلال الواردات في الجزائر

تعني استراتيجي إحلال الواردات أن ينتج محليا ما كان يستورد من قبل أو تنتج محليا ما تحتاج إليه من سلع ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة .

في الجزائر زاد التوجه في إستراتيجية التنمية بالتركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتوجه أغلب الاستثمارات إليها ، وكان هذا التوسع ناتج عن استثمار القطاع العام والخاص على حد سواء مع سيطرة مطلقة للقطاع العام قبل الثمانينات ،وأدى هذا الإحلال إلى المرور ببعض الصناعات إلى حد التصدير ،إلا أن قرارات التصدير لم تكن اقتصادية ،لأن الانتقال إلى مرحلة التصدير يقتضي تلبية حاجيات السوق الداخلية التي تعد الهدف الأساسي ، ومن جهة أخرى لعب احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها إلا أن هذه الزيادة لم تصل إلى تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله[2].

[1]عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 316-217.

[2]عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 318 .

ثالثا:تقييم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام

أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطورات لبرنامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي بدأ عام 1994 بدعم صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية "ساند باي" واتفاقية تسهيل التقويم الموسع فقد أرسى الاستقرار الناتج على مواجهة أسعار البترول المتقلبة وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساسية للنمو الاقتصادي.

لقد كانت النتائج ايجابية في مجملها على مستوى إعادة التوازنات الماكرو. اقتصادية حيث تجاوزت إلى حد بعيد المعايير التي تم الاتفاق عليها من بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي حيث تم تسجيل عدد من النتائج الايجابية تمثلت في تحقيق فائض تجاري على مستوى الميزانية المالية . إعادة تكوين احتياطات الصرف ، الحد من نسبة التضخم[1] .

رابعا: أثر الواردات على الاستثمار

نظريا تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الاستثمار بوجه عام من خلال أثر الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج أو السلع النهائية المستوردة اللازمة للاستثمار، حيث أن إحدى وسائل تحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية فإذا ما تعرفنا على أثار القيد المتمثل في فرض الرسوم الجمركية فإننا يمكن أن نستدل على أثار الانفتاح التجاري[2] .

ففي إطار السياسة التجارية المنتهجة بدأت الجزائر تطبق ابتداء من عام 1992إصلاات تجارية رئيسية متمثلة في التحرير التجاري والمزيد من التخفيض في الرسوم الجمركية لغرض التفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،وقد وجهت جهود كبيرة لتحقيق الانسجام وتبسيط الإجراءات الجمركية ،وكذلك لترشيد الرسوم الجمركية وتخفيضها في السنوات (1992-1997-2002) .

المطلب الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2018)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل التجارة الخارجية وكذلك تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2018).

أولا:تطور التجارة الخارجية خلال الفترة "1990-2018"

تعتبر الفترة (1990-2018) مرحلة تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر وعليه الجدول التالي يبين أهم التطورات للتجارة خلال هذه المرحلة

[1] – عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 318 .

[2] – عجلة الجيلالي ، "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ،من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص "،دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 ، 266.

الجدول رقم (2-4) :تطور التجارة الخارجية خلال الفترة "1990-2018

السنوات	الواردات	الصادرات	ميزان تجاري	معدل التغطية
1990	9684	11304	1620	116,73
1991	7681	12101	4420	157,54
1992	8406	10837	2431	128,92
1993	8788	10091	1303	114,83
1994	9365	8340	-1025	89,05
1995	10761	10240	-521	95,16
1996	9098	13375	4277	147,01
1997	8687	13889	5202	159,88
1998	9403	10213	810	108,61
1999	9164	12522	3358	136,64
2000	9173	22031	12858	240,17
2001	9940	19132	9192	192,47
2002	12009	18825	6816	156,76
2003	13534	24612	11078	181,85
2004	18199	31713	13514	174,26
2005	20357	46001	25644	225,97
2006	21456	54613	33157	254,53
2007	27631	60163	32532	217,74
2008	39479	79298	39819	200,86
2009	39294	45194	5900	115,02
2010	40473	57053	16580	140,97
2011	47247	73489	26242	155,54
2012	47490	71866	24376	151,33

(تـــابع)

2013	54852	65917	11065	120,17
2014	58580	62886	4306	107,35
2015	51501	37787	-13714	73,37
2016	47089	30026	-17063	63,76
2017	45957	34763	-11194	75,64
2018	46197	41168	-5029	89

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المديرية العامة للجمارك،المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ ان الميزان التجاري عرف فائض في السنوات الأربع للفترة قيد الدراسة لكنه في تناقص من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ انخفاض نسبة التغطية من سنة 1991 إلى سنة 1993 ويرجع هذا الإنخفاض الى إنخفاض الصادرات متمثلة في المحروقات ونلاحظ انه خلال مرحلة بداية تحرير التجارة الخارجية سنة 1994 تم تسجيل أول عجز في الميزان التجاري قدر ب 1025 مليون دولار لينخفض هذا العجز الى 521 مليون دولار سنة 1995 ويرجع سبب هذا الإنخفاض الى تراجع صادرات البترول بسبب إنخفاض أسعاره من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.3 دولار في بداية سنة 1994 مما دفع بالحكومة الى تقليل وارداتها ، ليتم تجاوز هذا الإنخفاض المسجل في الميزان التجاري خصوصا مع إرتفاع أسعار البترول سنة 2000 وهو ما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري قدر ب 12858مليون دولار بمعدل تغطية عالية قدر بحوالي 240.7 % كما ساهم استقرار الواردات في تحقيق ذلك ،ليعرف معدل التغطية نسبة 245.53% وتم تسجيل هذا الرقم كأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة لينخفض هذا الفائض سنة 2007 الى 32532 مليون دولار بنسبة انخفاض قدرت ب 1.88% ،أما خلال السنوات (2015 ،2016،2017) سجل الميزان التجاري ليصل الى (-13714،-17063،-11194) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو خلال الفترة "1990-2018"

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي ،لأنه يحدد مدى قدرة النظام الاقتصادي على خلق فائض لتغطية الإنفاق الداخلي والخارجي والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة سابقا .

الجدول رقم (2-5) :تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو (مليار-دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل (%النمو)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل (%النمو)
1990	61.89	0,8	2005	103.2	4,5
1991	46.67	1.1	2006	117.03	2,5
1992	49.22	1,6	2007	134.98	3
1993	50.96	-2,2	2008	171	3
1994	42.43	0,2	2009	137.05	2,4
1995	42.07	3,8	2010	161.21	3,3
1996	46.94	3,7	2011	199.39	2,8
1997	48.18	1,1	2012	209.01	3,3
1998	48.19	5,1	2013	209.7	2.80
1999	48.85	5,3	2014	213.52	3.80
2000	54.75	2,4	2015	175.08	3.70
2001	54.75	2,7	2016	181.01	3.20
2002	56.76	2,4	2017	195.1	1.30
2003	67.86	6,9	2018	200.02	1.40
2004	85.33	5,2			

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على

www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن الفترة الممتدة بين 1990-1995 هي أسوء فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري حيث كان معدل النمو الاقتصادي سنة 1990 يقدر 0.8% ليصل سنة 1995 الى 3.8% وهذا النمو البطيء راجع إلى انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية التي أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية و إبتداءا من سنة 2000 تم تحسين معدلات النمو ،فبالنسبة لقطاع المحروقات فقد قدر سنة 2000 ب 4.6%أما سنة 2005 فقدر ب 5%أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد كان ضعيفا في الفترة (2001-2005)أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استمر في الارتفاع ،ولقد تراجع الاقتصاد الجزائري من حيث تحقيق معدلات النمو خلال الفترة (2006-2009-2010-2011)بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول أما قطاع الزراعة فقد وصل سنة 2010 إلى معدل 7.6%ونسبة 10.5%سنة 2011 بسبب التمويل الفلاحي للفلاحين أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فحقق نموا قدره 2.8%سنة 2006 ليرتفع سنة 2010 إلى 4.9%بسبب دعم الدولة للنشاط الصناعي وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأسس النظرية للتجارة الخارجية الى أهم النظريات ،يمكن القول بأن التجارة الدولية عائدة بالأساس إلى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج واختلافها من بلد إلى أخر ، بالإضافة الى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان دون إهمال تكاليف النقل التي تعد عنصرا أساسيا لقيام التجارة الدولية من عدمها . وقد سعت النظريات المتعاقبة لتفسير وشرح الأسباب وكذا إبراز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل الدولي ، من الميزة المطلقة لأدم سميث مرورا بالميزة النسبية لريكاردو التي تشرح كيفية ودوافع التخصص وصولا الى نظرية توافر عوامل الانتاج وكذا الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج التي توضح ما تلعبه التقنيات الحديثة من دور في العملية الإنتاجية

كما ان تنظيم التجارة الخارجية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتهجها البلد والتي تختلف من حمائية إلى حربية ، حسب نظرة البلد وتوجهه الاقتصادي الذي يحكمه النظام السائد ، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة له . وبالتالي تختلف معها الأساليب الفنية لتنظيم هذا القطاع من ضرائب ورسوم إلى الاعانات والدعم الذي تقدمه الحكومات خاصة لحماية منتجاتها وصناعاتها الحديثة من المنافسة الأجنبية ،ولعل أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أكثر من ثلث الصادرات والواردات العالمية ،وانتشارها الواسع والسريع عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو منح تراخيص الإنتاج .

الفصل الثالث :

الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الأخيرة كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من الدول ترحب كثيرا خلال فترة السبعينات بالاستثمار الا جنبي المباشر بسبب ميول الشركات متعددة الجنسيات الى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات الدول المضيفة.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من اهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزادي حجم المديونية الخارجية.

ومن اجل التعرف على اهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .

المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد ازداد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية .

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار حسب نوعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الميادين الموجه إليها.

أولا: تعريف الاستثمار

- إن مفهوم الاستثمار في اللغة: لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه[1].
- اما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا في تعريف او مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من عرفه على انه عبارة خن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية،أو الرأسمالية الى رأس مال الدولة المتاح.
- في حين عرفه آخرون بأنه عبارة عن توظيف المنتج لرأس المال او عبارة عن توجيهه الأموال نحو استخدامات تؤدي الى إشباع حاجيات اقتصادية.[2]
- كم يعرف أيضا على انه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة او استبدال الأموال الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.[3]

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الوطن وقد يكون خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه.[4]

قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات او المستثمرين بشراء وتملك الأموال الرأسمالية (الآلات، المعدات، ... الخ) او المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة او شركات التضامن في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة او التأثير على قراراتها.[5]

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم:"الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات"دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية ،نشأة المعارف الإسكندرية ،2009،ص 23 .

[2] موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول القارية ،نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها،الجزائر دار مدني، 2006، ص 10

[3] مبارك سلوك ،التسيير المالي ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 115 .

[4] معاوية أحمد حسين :الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر ،لجمعية الاقتصاد السعودية ،الرياض ، 2009، ص 2.

[5] علي عباس :إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ،دار الحامد ،2007، ص 36 .

اما الاستثمار الغير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والأوراق المالية بهدف المضاربة اما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها او فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا على قرارات الشركة، فاذا كان المستثمر قام بشراء الأسهم بقصد إعادة بيعها فان علاقته بالشركة لا تحضي باهتمامه، اما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة او المشاركة في ادارتها فان عملية الشراء تصبح استثمارا مباشرا.[1]

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية للاستثمار الأجنبي المبار نذكر منها

- يعرف صندوق النقد الدولي **FMI**ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **decd**:الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة.

في مؤسسة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

- كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي اليه الشركة المستثمرة او شركة او وحدة إنتاجية في قطر اخر القطر المستقبل للاستثمار)[3].

يتضح من التعريفات السابقة ان المؤسسات الدولية تتفق جميعها على ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق الرأسمال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الاجل يتولى المستثمر إدارته جزئيا او كليا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في الربح.[4]

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها او يشاركون المستثمر المحلي قيما او يسيطرون قيما على الإدارة حيث تتميز باستقرار كبير وهي غالبا ما تقدم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة[5].

---

[1]علي عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

[2]OECD,thirdedition of the detailed benchmark of foreign direct investment .paris,1999 P 7

[3]علي عبد القادر ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،قضايا التنمية العربية ، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص 4 .

[4]حاتم القرنشاوي ،تجارة عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤشر الاستثمار والتمويل ، مصر ،2006،ص 3.

[5]أحمد زغدار ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ،العدد3،الجزائر ،2004، ص 159.

ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي

يعرف على انه رأس مال الذي يقدمه المستثمر المباشر اما بشكل مباشر او غير مباشر (من خلال مؤسسات ذات صلة) الى مؤسسة الاستثمار المباشر او رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر[1]

ويتضمن رأس مال الاستثمار المباشر ما يلي:

1) **رأس مال حقوق الملكية :** ويشمل عل حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفر الماكينات والمعدات.
2) **العوائد المعاد استثمارها :** وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كالأرباح ونصيبه في عائدات الفروع الغير محولة أليه وتعامل هذه الفوائد المعاد استثمارها كم لو كانت تدفقات جديدة.
3) **رأس مال اخر ومعاملات الدين بين الشركات :** وهو يغطي اقراض واقتراض الأموال بما في ذلك سنوات الدين وائتمان الوردينبين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.[2]

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

أولا تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها :

- يقصد بمناخ الاستثمار بانه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤثر على توافر بيئة استشارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين او الأجانب.[3]
- حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: فان مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات[4]

---

[1] طارق نوري ،تقييم جودة الاستثمار الأجنبي المباشر ،مؤتمر الاستثمار والتمويل ، مصر ،2006، ص 3 .

[2] Maiternaduce.offoreign direct investement,amethodological note,banco de espana,final droft,julay 30,2003,P 5.

[3] أسامة كردي،آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية ،الطبعة الأولى ،بيروت،مركز الدراسات العربي الأوروبي،2001،ص 288.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج،سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ،رسائل بنك الكويت الصناعي ،العدد13 ،ديسمبر ،2005،ص 29.

وهكذا يمكن ان نستخلص من التعاريف السابقة ان مفتاح الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار إضافة الى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي :

يعتمد المناخ الاستثماري بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن ان يطلق عليها اسم بيئات وهي بيئات سياسية واقتصادية والبيئة القانونية و التشريعية وبيئات إدارية.

1) **البيئة السياسية :** يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم هذه العوامل حيث ان الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول او رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق او العائد وحسب وانما على أساس درجة الاستقرار السياسي فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها أكثر استقرارا.[1]

2) **البيئة الاقتصادية :** ان توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيفها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث ان تدفق رأس المال الأجنبي للاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، الا ان استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر لقاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة كما ان توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد ان يصاحب هذه الموارد توفر حافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عتها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي[2].

3) **البنية القانونية و التشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبة بالإضافة الى ضمانات ضد المخاطر الغير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم و المغادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة[3].

4) **البيئة الإدارية :** يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار[4].

---

[1] علي عباس ،مرجع سبق ذكره ،ص 17.

[2] حاتم القرنشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] حاتم القرنشاوي ،مرجع سبق ذكره،ص 5.

[4] نفس المرجع ص 5 .

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى.[1]
- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات [2].
- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة[3].

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة .

- **الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،مرجع سبق ذكره،ص 11.

[2] نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

[3] صالح مفتاح،دلال بن سمينة،2001،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد43،ص 121.

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

- **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا[1].
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):** " تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها."[2]

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من ، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأمها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.[3]

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها.[4]

---

[1] عبد السلام أبو قحف،إدارة الأعمال الدولية،مصر ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،مصر ،2002 ،ص 364.

[2] فليح حسن خلف ،اقتصاد المعرفة ،عالم الكتب الحديث عمان، الأردن، 2007 ،ص 188.

[3] عثمان أبو حرب،الاقتصاد الدولي ،دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ، 2010 ،ص 278.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج،مرجع سبق ذكره، ص 782.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود .
- توفير عدة عمليات اجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لغرض التصدير[1].
- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية والتكنولوجيا فهو يساهم في تحسين ميزات المدفوعات.
- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية[2].

ثانيا:عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج.
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي.
- لا توفر فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها ان تحد من ظاهرة البطالة[3].
- تقوم هذه المشاريع بتخفيض الأرباح من اجل التهرب الضريبي وتقوم برفع كلفة براءة الاختراع[4] .

[1]فليح حسن خلف،مرجع سبق ذكره،ص 188.

[2]عبد السلام أبو قحف ،مرجع سبق ذكره،ص 479.

[3]فلح حسن خلف،مرجع سبق ذكره،ص 177.

[4]محمد قويدري،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي،حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،في الدول العربية18،17،افريل ،الجزائر،2006،ص 38.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الأم ومن أبرز هذه النظريات نعيد ذكرها:

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وهذا راجع لقوة الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ.

- إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار في الدول المضيفة.
- كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق،كما أن السلع الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من السوق"[1].

المطلب الثاني: نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهة لافتراضات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على هذه الشركات.

ويقصد بالحماية حسب فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق لأطول فترة ممكنة.[2]

[1] عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي /المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة الثانية ،1991،ص 72.

[2] فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مؤسسة سوراق للنشر والتوزيع،عمان ،2004،ص 18.

ويرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة[1].

ومنه يمكن القول إنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور[2].

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة.

وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير والتحسين في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي. ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى،حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول[3].

---

[1] أبو قحف عبد السلام ،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2001،ص 62.

[2] طاهر مرسي عطية،ادارة الأعمال الدولية،دار النهضة العربية،القاهرة،الطبعة الثانية،ص 37.

[3] عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ،دار الجامعة الجديدة،مصر ،2003،ص403.

المطلب الرابع: نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطها بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، والتي ستصبح مقراً للشركات المتعددة الجنسية، وهذا يعني أن قرارها الاستثماري مرتبط بموقع الدولة المضيفة بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها، وذلك بهدف بعث الشركات المتعددة الجنسية إلى نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية.

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير[1].

إن البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا دونينق كما يؤكد المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع الاستثمار الأجنبي من الدول الأخرى، ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980) المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكدا على الفرق في معدل على رأس المال فيما بين الدول.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث عوائد التقدم

أولا:مفهوم التكنولوجيا

هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، وقد أشار Ghura، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد[2] .

ثانيا :قنوات نقل التكنولوجيا.

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

[1]عبد الكريم كالي ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،مكتبة حسن العصرنية،لبنان ،2013،ص 86.

[2]Ghura,D,december(1997)pivateinvestement and endendogenousgrouth,evidencefromcameron"workingpaper,N165(washinton:IMF)p5

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.[1]

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن ألا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقية التراخيص[2].

- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر : إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة التي تحفز من الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا[3].

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للأخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، و لإختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

- **الأثر المباشر:** بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات التكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي[4].

---

[1] عمر الفاروق البتري،مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا،مجلة التعاون الصناعي ،العدد 86،الرياض، 2001،ص 23.

[2] عز الدين محمد طه :1990،أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على النمو الاقتصادي في مصر ،رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسة،ص 4.

[3] زياد محمد عرفات أبو ليلى ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على ..... ،2003.

[4] Mblomstrom,A,kokko,up,cit,p p 23 ..24,

- **الأثر غير المباشر:** إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:
  - نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري.
  - تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية.
  - أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة.

فقد أوضحت دراسة Thomsen عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1]

كما أوضحت دراسة Menegaldo et Moustierعام 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط بين عام 1985-1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات[2].

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث الاستثمار أجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I=Id+If$$

I الاستثمار المحلي الإجمالي

Id الاستثمار المحلي

If الاستثمار الأجنبي المباشر

[1]Mblomstrom,A,kokko,up,cit,p p 23 .24.

[2] Marouane Alaya,(septembre2006):investissement pirectetranger et crossanceeconomique,une estinationapartird unmodelestructuel pour les pays de rive de la méditérral,Alries de L IRD (paris AUF) p 4 .

نتيجة لسلوك المستثمرين الأجانب يعتمدون على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نسيب المستثمرين المحليين ،أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **الإحلال. :**يحدث ذلك حسب فكرة"شومبيتر في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وحسب تقرير الأونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية ، وحسب Gaves عام 1996 فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل بعض الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي[1].

- **أثر التكاملية :** أما أثر التكاملية فيعني حسب شومبيتر أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة و لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج ، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Mayer Agosin عام 2000، تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1995-1970) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى[2].

[1] Marouane Alaya,op,cit,p8
[2] Marouane Alaya,op,cit,p8

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية وطور لوكاس روبرت نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة[1] .

وقد أكد العالمان Bolomstrom et Kokko (2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام راموس(2001) بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة (1995-1965) حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا: قوانين الاستثمار في الجزائر

- **قانون الاستثمار رقم 63-277المؤرخ في 26 جويلية 1963 ***

يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الإستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحلية وضُعف الإمكانيات، وفي المقابل منحت للمستثمرين الأجانب حرية الإستثمار[3]، والتنقل والإقامة، وكذا مساواتهم الجبائية أمام القانون الجزائري ،كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال وجلب الاستثمارات الأجنبية[4].

---

[1] فريدريك م شرر ،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي،ترجمة علي أبوعشة ،الطبعة الأولى ،الرياض،مكتبة العبيكان،2002،ص55.

[2] Marouane Alaya,op,cit,p6

*قانون رقم277.63المؤرخ في 26جويليه1963المتضمن قانون الاستثمارات ،الجريدة الرسمية رقم 1993/63

[3] عبد الرحيم الشيبي ،محمدشكوري،تقييم واستشراف،25.24.23مارس،2009،ص 4

[4] محمود بن حمودة،اسماعيل بن قانة،أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ،مجلة الباحث،العدد2007،05ص 64

*قانون الاستثمار رقم 284.66 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ،الجريدة الرسمية،رقم 180

- **قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966*** :

كنتيجة للنقائص المسجلة في القانون السابق أصدرت السلطات الجزائرية القانون رقم (284/66)والمتعلق بـ"الإستثمار الوطني " والذي جاء لتحديد المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، والضمانات والمنافع المترتبة عنه، ووضح بأن الإستثمارات الخاصة في الجزائر تُقيَد ببعض الشروط ترجع موافقتها إلى الدولة والهيئات التابعة لها[1].

- **قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982***

والمتعلق بـ"الاستثمار الخاص الوطني" والذي للخواص حرية تأسيس شركات خاصة برأسمال لا يتجاوز 30 مليون دج بهدف خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، وتحقيق التكامل مع المؤسسات العمومية، وحدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 من رأسمال الشركة[2] .

- **قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :**

المعدل والمتمم للقانون (11/82)والمتعلق بـ "تأسيس شركات مختلطة" بين المؤسسات العمومية بنسبة مساهمة 51 %والمستثمرين الأجانب، مع إستفادة هذا الأخير من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات[3].

- **قانون النقد والقرض 1990*:**

يعتبر القانون 10-90 للنقد والقرض والصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي[4].وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 % و49 %وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا. ولكن رغم هذه

[1] محبوب بن حمود ،إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره ،ص 64

*قانون رقم 1182المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية تسييرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 35

[2] عبد الرحيم الشيبي،محمد شكوري، مرجع سبق ذكره،ص 05.

[3] عبد الرحيم الشيبي،محمد شكوري، مرجع سبق ذكره ،ص 6

*قانون رقم 10/90 المؤرخ ب 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية ،العدد 39.

[4] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،الطبعة الثانية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص 196.

التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.[1]

- **قانون سنة 1993*:**

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر ، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب[2].

- **قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:**

المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم (12/93)الصادر في 1993/10/05 والذي منح مزايا ضريبية وجمركية وبعض الإعفاءات للمستثمرين، وكذا ضمان حرية الإستثمار واستقرار النظام القانوني للإستثمارات على حاله دون تغيير، إلى جانب ضمان تحويل رأس المال الحر وعائداته إلى البلد الرئيسي للدولة .

ومن جهة أخرى سعت السلطات الجزائرية إلى تأسيس عدد من الهياكل التنظيمية تعمل على ترقية وتطوير الإستثمار في الجزائر، من حيث توفير الظروف الملائمة للمستثمرين خاصة الأجانب، ومن المؤسسات المسؤولة عن تنظيم الإستثمارات ، وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:

1) **المجس الوطني للاستثمار**: الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
2) **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)**: وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

[1]عبد الرحيم الشيبي،محمد شكوري، مرجع سبق ذكره،ص ص 06 ،07.

[2]نفس المرجع،ص ص 06 -07.

*المرسوم التشريعي رقم 12.93المؤرخ في 5اكتوبر 1993المتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية ،العدد64.

3) **إنشاء شباك وحيد لا مركزي:** يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار،ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4) **صندوق دعم الاستثمار:** الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق[1].

ثانيا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية :

- الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.[2]
- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر : لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:** هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية،التربية، التعليم.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم(SPA).حيث تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها مصرحة لدى الوكالة من طرف المستثمر .

[1] صالح مفتاح،دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره،ص 116.

[2] عبد المجيد أونيس،الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17.18افريل،الجزائر،2006،ص 255.

- **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:** جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار" ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.
- **ثبات القانون المطبق على الاستثمار** :جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.[1]

ضمان حرية التمويل للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج و المداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12:

- تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر،كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60) يوما.

- **الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة** :إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:[2]

- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

[1] عبد المجيد أونيس،مرجع سبق ذكره،ص ص 255،256.

[2] موسى بودهان،الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر،الجزائر،دار الملكية،2000،ص 18.

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.[1]
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.[2]
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[3]
- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

- الاتفاقيات الثنائية الدولية ذات اختلاف الأنظمة السياسية[4]:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.[5]
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا.[6]
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا.[7]
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا[8]

- **الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص**

إلى جانب الحوافز الجبائية والجمركية منح القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي حوافز إضافية وردت في المواد (17،18،119)من المرسوم التشريعي (12/93) وهي:

- **النظام العام للحوافز:**

[1]المرسوم الرئاسي رقم 420.90المؤرخ في 22ديسمبر 1990،يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي،الجريدة الرسمية رقم 1199/06

[2]المرسوم الرئاسي رقم 306.95المؤرخ 07اكتوبر 1995يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية،الجريدة الرسمية رقم 1995/59

[3]الأمر رقم 05.95المؤرخ في 24ديسمبر 1994،الخاص بإنشاء الوكالة الدولية،لضمان الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 1995/07

[4]موسى بودهان،مرجع سبق ذكره، ص 84

[5]المرسوم الرئاسي رقم 319.90المؤرخ في 17 اكتوبر 1990يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ،الجريدة الرسمية رقم 1990/45

[6]المرسوم الرئاسي رقم346.91 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية والحكومة الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 1991/46

[7]المرسوم الرئاسي رقم 01.94المؤرخ في 02 يناير 1994يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما،الجريدة الرسمية رقم 1994/01

[8]المرسوم الرئاسي رقم 88.95المؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والمملكة الاسبانية والمتعلق بترقية والحماية للاستثمارات ،جريدة رسمية رقم 1995/23

الممنوح للمستثمرين الأجانب في المراحل الأولى لبداية إنجاز المشروع لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد، أين يستفيد من النسب الجمركية المنخفضة والمقدرة بـ 3 %عن التجهيزات المستوردة للمشروع، وكذا الإعفاءات الجبائية للسلع ذات العلاقة مباشرة بالمشروع.

- **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

- **في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار**: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- **في مرحلة انطلاق الاستغلال**: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلاّ أن حجم الاستثمار الأجنبي المسجل في البلاد لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقعا من وراء التوسع فيمنح الحوافز والتسهيلات المستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

أولا: المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

[1] محمد طالي،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06الجزائر،2008،ص 320.

- **الاستقرار السياسي:** لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية[1].

- **عدم وجود سوق منافسة** : ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :

1) من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حادثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد .
2) كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني.
3) الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه.
4) إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري .
5) أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.[2]

[1] علي همال ،فاطمة حفيظ ،آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية،مجلة الاقتصاد والمناجمنت ،الجزائر،العدد04،مارس2005،ص 387.

[2] بعلوج بولعيد،مرجع سبق ذكره،ص ص 79،81.

- **عائق العقار** :من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.[1]

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- أمن المنطقة الصناعية[2].

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.[3]

أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية[4]

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

1) **الفساد الإداري :** إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة[5].

[1] محبوب بن حمودة،إسماعيل بن قانة،مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] علي همال ،فاطمة حفيظ،مرجع سبق ذكره،ص 385.

[3] محبوب بن حمودة،إسماعيل بن قانة،مرجع سابق ،ص 66.

[4] نفس المرجع،ص 67.

[5] بعلوج بولعيد،مرجع سبق ذكره،ص 82.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية. .

2) **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة .

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.
- إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.[1]

3) **عوائق قانونية أخرى :** عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها،وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى[2].

المطلب الثالث :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائري

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم و التشريعات المحفزة و المنظمة للاستثمارات ، كما قدمت ضمانات تشريعية و قانونية وحتى إدارية حماية لرؤوس الأموال المستثمرة ورافقتها بمجموعة من الاتفاقيات و المعاهدات الجهوية و الإقليمية و الدولية ، وذلك بهدف فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المشاريع الاستثمارية المتوسطة في الجزائر.[3]

[1] بعلوج بولعيد،مرجع سابق،ص 85.

[2] صالح مفتاح،دلال بن سمينة،مرجع سابق ص125.

[3] NordineGrina, L'économie algérienne otage de la politique, casbah édition, Alger , p 77.

أولا: تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين و التشريعات التي أصدرتها على محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحوها ، و ذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعات خارج المحروقات ، بغية توفير الظروف الملائمة للرفع من تنافسية اقتصادها.

حيث عرفت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل عام 1998 تذبذبا ملحوظا وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أحداث نهاية الثمانينات ، وبداية التسعينات وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، أما مع بدية القرن الجديد بدأت تتطور شيئا فشيئا ، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985-2018)

الوحدة : مليار دولار

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
القيمة	0.4	5.3	3.7	13	12	40	80	30	0
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	0	0	270	260	606.6	291.6	280.1	117.9	1065
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	633.7	881.9	1081.1	1795	1661	2593	2760	2291	3000
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
القيمة	2581	1499	1691.8	1502	-537	1638	1200		

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عرف عدة تغيرات ، ففي نهاية الثمانينات قدر بحوالي 0.4 مليار دولار في سنة 1985، وهي تعد أصغر قيمة منذ تلك السنة ترجع لانخفاض أسعار النفط حيث بلغ 6 دولار للبرميل ، ودخول العالم في أزمة مالية انخفضت الاستثمارات على إثرها،و في بداية سنة 1996 نلاحظ أن هناك نوع من التحسن في وضع التدفقات حيث بلغ 270 مليار دولار بعدما كانت منعدمة في السنوات الثلاثة السابقة و يمكن إرجاع ذلك إلى تيقن الحكومة آنذاك من عدم قدرتها على تحمل العبء الاقتصادي الناتج عن ثقل المديونية ، أما في سنة 2018 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقا بقيمة 1200 مليار دولار ، وهو ارتفاع راجع لمجموعة الإصلاحات التي عرفها قانون الاستثمار لسنة 2016.

والملاحظ في الجزائر هيمنة قطاع الاستثمار المحلي على إجمالي الاستثمارات في الجزائر ، وهو ما إنعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يوضح الشكل الموالي قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الاستثمار المحلي خلال الفترة 2002-2018:

الشكل رقم(3-1) : قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلى خلال الفترة (2002-2018)

(مليون دينار جزائري)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	99,5%	1 530 299	91,3%	133 666	93,3%
الاستثمار الأجنبي	20	0,5%	145 850	8,7%	9 654	6,7%
المجموع	4 125	100%	1 676 149	100%	143 320	100%

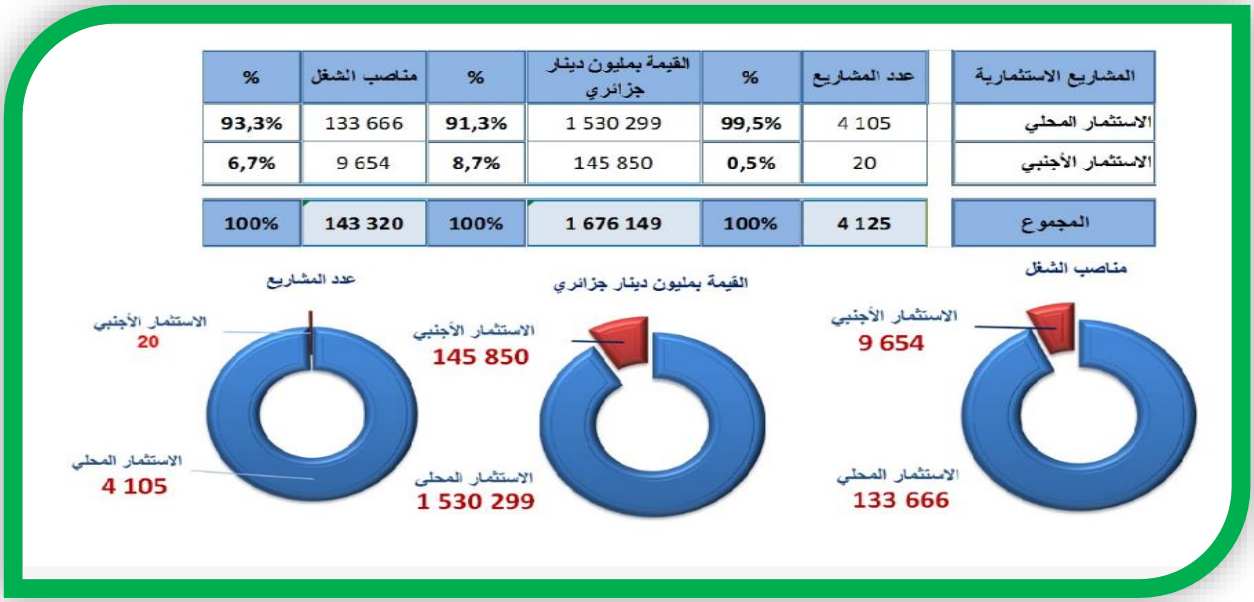

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

http://www.and.dz/ 25/07/2020.

نلاحظ من الشكل السابق أن القطاع المحلي على إجمالي الاستثمارات حيث قدر عدد المشاريع خلال الفترة 2002-2018 حيث قدر حجم الاستثمار بحوالي 4105 مشروع بقيمة 1530299 مليون دينار جزائري وموفرا بذلك 133666 منصب شغل .

في حين قابله 20 مشروع بقيمة 145850 مليون دينار جزائري ووفر 9654 منصب شغل، وما يعاب على الاستثمار في الجزائر هو الفساد الإداري ومنح المشاريع بالمحسوبية والموالات.

ويلخص الشكل البياني التالي التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المستخرج من الجدول السابق:

الشكل البياني رقم(3-2) : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

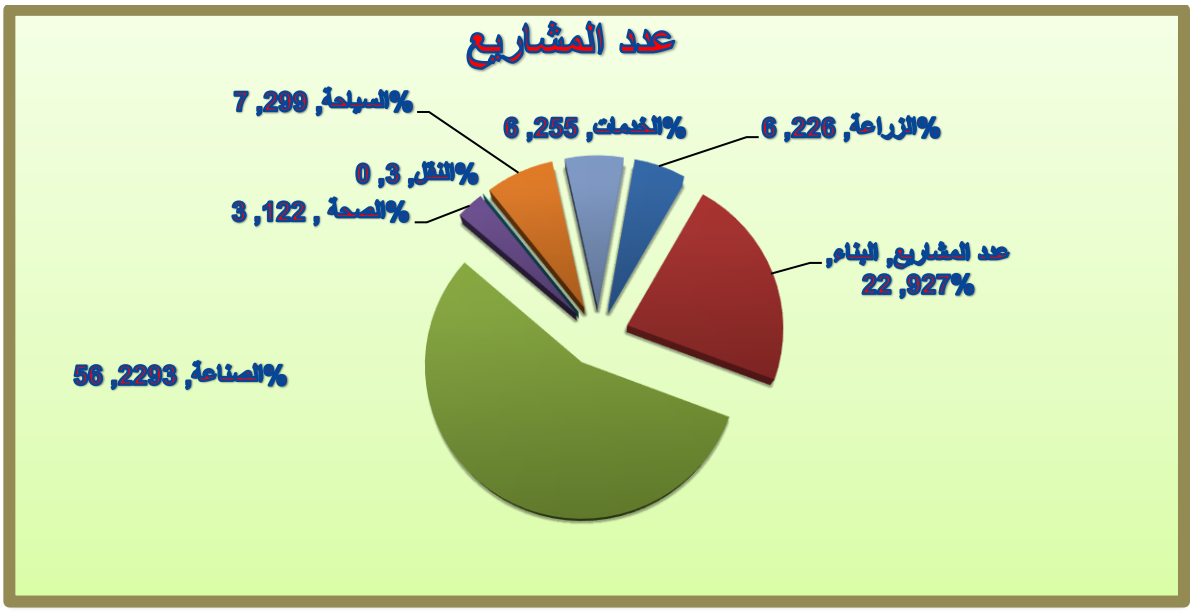

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع http://www.and.dz/ 25/07/2020

ثانيا : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية وأهم إصلاحاته

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهما في الاقتصاد الوطني، وذلك بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو اقتصادي و توفير فرص الشغل وغيرها، وعليه قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات وذلك لجذب أكبر عدد من المستثمرين.

الفرع الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الرفع من القدرة التنافسية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في الرفع من القدرة التنافسية، ومن أجل فهم هذا الدور لابد من التطرق إلى انعكاساته على بعض المتغيرات.[1]

أولا :انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المعايير التي تعكس قوة اقتصاد أي دولة، لذلك فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة انعكاسات عليه.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان ،2004، ص123.

أ- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

إن ظهور التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية و كذا حركة النشاط الاقتصادي بين الدول تقاس بميزان يدعي الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من السلع فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس .

ب-انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الواردات والصادرات

بما أن الجزائر قد سددت كامل ديونها اتجاه دائنيها ولم يبقي سوي ديون عائق الخواص مضمونة من طرف الدولة الجزائرية التي قررت إتباع سياسة التقليل من المديونية ضمانا لعدم التبعية للخارج ،كون أغلب واردات الجزائر في السنوات الماضية تغطي بقروض من المؤسسات المالية الدولية .[1]

ت-انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة معينة على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى ،وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول ، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية و المديونية للدولة ، وبالتالي هذا الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة.[2]

ث- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرين الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري ،ولقدسجلت الجزائر حركة في التحويلات المالية إلى الخارج وهي عوائد للاستثمارات الأجنبية المتواجدة بها، وهذه الاستثمارات تنشط أغلبها في قطاع المحروقات .[3]

ثانيا :انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي والمصرفي

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب وجود نظام مالي و مصرفي فعال يقوم بتشجيع الادخار والاستثمار عن طريق الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين ويعمل على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار ، وتحويل الأموال ،فرغبة السلطات العمومية الجزائرية في تحديث قطاع المصاريف بعدما كانت غير جاهزة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس الأموال ولذا فتحت أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق تقديم العديد من التحفيزات بهدف الوصول إلى نظام مالي فعال .[4]

---

[1] أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص17.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] حسن عبد الله الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت العدد83، ديسمبر2005، ص 12.

[4] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص15.

ثالثا: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتشغيل

أ-انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

قد يأتي النمو الاقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري ، لذا يتطلب نمو قطاعات النشاط الاقتصادي لأية دولة وجود رؤوس الأموال تستثمر فيها، لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدورة الاقتصادية ، كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج[1] .

ب-انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية المرتبطة ، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوي العاطلة عن العمل ولا يتحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيادي العاملة المحلية .[2]

[1] قربوش عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزائر،1999، ص10.

[2] فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب ،أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعة بالدول العربية وبعض الدول النامية (www.kanatakji.com/media/5105/r339.doc) تاريخ الإطلاع : 2020/07/27.

خلاصة الفصل :

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات في الجزائر و مجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم 01-03 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قدم العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار، و الدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر و من أهمها الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2003 ، و التي كشفت عن معوقات الاستثمار السابقة.

الفصل الرابع :

الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1985-2018

تمهيد الفصل :

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الانفتاح التجاري والعلاقة فيما بينهما، سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى تعريف وأهداف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وفي الأخير سنقوم ببناء نموذج قياسي يقيس أثر الانفتاح التجاري و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إثنين مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL).
- المبحث الثاني: تطبيق منهجية(ARDL)

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL)

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول: مميزات منهجية ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه (Pesaran and Shin)،والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في [1] :

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0)أي I(0)أو الرتبة (1)أي I(1) أو في حالة الخليط بينهما، "نموذج (ARDL)يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2)أي I (2) ".
- يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد من $(p+1)^k$ الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الابطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل AIC) Akaike Info Criterion) أو (SIC) Schwarz Info Criterion أو(HQC) Hannan-Quinn
- علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج(ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع و المتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الاجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. و الاستعمال الاكثر ملائمة لنموذج(ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة [2].

---

[1] - أنظر: دحماني محمد أدريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان -الجزائر، 2014، ص254.
عادل زقرير: "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة1998-2012 ،"-أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم االقتصادية، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2016 ،ص250.

[2] -MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013, P :25.

المطلب الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة)Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

هذا وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ(X) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Models Lag في ذلك ، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي[1]: $Y_t = a_0X_t + a_1X_{t-1} + a_2X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + a_pX_{t-p} + \mu_t$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t يعتمد على القيم السابقة(Y) ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي

$AR(p)$ *Autoregressive Model*:

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الاضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية.

ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) "Autoregressive-Distributed Lag":حيث :

- ε_t حد الخطأ العشوائي – التشويش الأبيض–، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطئة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا، يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع.
- كما أن: β_0 يمثل الحد الثابت،
- p رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t)

[1] - علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL ، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 183-185.

- **t** متغير الزمن (الاتجاه الزمني).

ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL(p,q) وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد **Unrestricted Error Correction (UECM)**.[1]

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL $(p,q_1,q_2,\ldots\ldots,q_k)$ مكون من متغير تابع Y وعدد k من المتغيرات التفسيرية $X_1,X_2,\ldots\ldots\ldots\ldots X_k$ على الشكل التالي [2]:

$$\Delta Yt = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1_i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 X_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 X_{1_{t-1}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k X_{k_{t-1}} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 X_{1_{t-1}} + \alpha_3 X_{2_{t-1}} + \alpha_k X_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

- C : الحد الثابت .
- Δ :الفروق من الدرجة الأولى .
- K :عدد المتغيرات .
- p : فترة إبطاء المتغير التابع Y .
- $\mathbf{q_1,q_2,\ldots\ldots q_k}$ فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_1,X_2,\ldots\ldots,X_k$ على التوالي .
- $\boldsymbol{\beta}_1, \boldsymbol{\beta}_2,\ldots\ldots, \boldsymbol{\beta}_k$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\boldsymbol{a_1, a_2,\ldots\ldots, a_k}$ معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ حد الخطأ العشوائي .

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين[3] :

- H_0 :فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في :

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

- H_1 :الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في :

$$a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0$$

---

[1] - على عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34 ،المجلد التاسع، جامعة بغداد،2013،ص ص 183-187.

[2] - عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32 ،2007 ،ص29.

[3] - علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ،مرجع سبق ذكره، ص188.

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات[1] ، وهي:

1) التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2)I فهذا يبطل منهجية نموذجARDL .
2) صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM ، والذي يكون نوع خاص من نموذجARDL.
3) في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
4) التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
5) التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
6) تنفيذ الحدود" Bounds Test " لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
7) إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6 ،يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد(Unrestricted Error Correction (UECM .
8) استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات .

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث [2]:

1) يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM ،وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Model Autoregressive Vector Unresyricted، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي معيار Hannan and Quinn (HQ,1979)، معيار Akaike (AIC,1973)، معيار (SC ,1978) Schwarz ، معيار خطأ التوقع النهائي (Final Prediction Error(FPE المقترح من قبل Akaike (1969).
2) يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ،ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to

[1] - Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013 http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html part-ii-bounds-tests.html (2020/06/28) .

[2] - مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007 ،ص ص 18-20 .

Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى إلي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

3) يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبارF) .

4) أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في(2001)Pesaran et al ، ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياريي، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى و تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I (0) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I (1)، حيث :

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فال يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه .
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)،أي I (1) ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0) ، فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى .

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018) .

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

أولا : تعيين النموذج

هذه المرحلة تتمثل في صياغة النموذج في صورة رياضية، وذلك عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة ، وحتى يتم صياغة هذه العلاقات في شكلها الرياضي لابد والمرور بالخطوات التالية : وهي تحديد متغيرات النموذج، و تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي وذلك فيما يلي :

أ- تحديد متغيرات النموذج:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز(GDP) ،معبر عنه بالنسبة المئوية؛
- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة في :

1- معدلات الانفتاح الاقتصادي: وهو يقيس اهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي، والذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز(OP) ،معبر عنه بالنسبة المئوية؛

2- سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض: وهو أكثر مؤشرات التحرير المالي استخداما لتبيان الاختلاف في مستويات الانفتاح ويقاس وفق مايلي: سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض= سعر الفائدة الاسمي على الإقراض -معدل التضخم، ورمزنا له بالرمز(INTR) ،معبر عنه بالنسبة المئوية؛

3- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو عبارة عن تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود من الدولة الأم بغية إنشاء مشروعات مباشرة لغرض الربح ورمزنا له بالرمز(FID) ،معبرا عنه بالمليون دولار أمريكي؛

ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية :

$$GDP = F(OP, INTR, FID)$$

وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$GDP_t = B_0 + B_1 OP_t + B_2 INTR_t + B_3 FID_t + U_t$$

ثانيا : دراسة استقرارية النموذج

قبل التطرق لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، سوف نعرض تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها. الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-1) : منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة

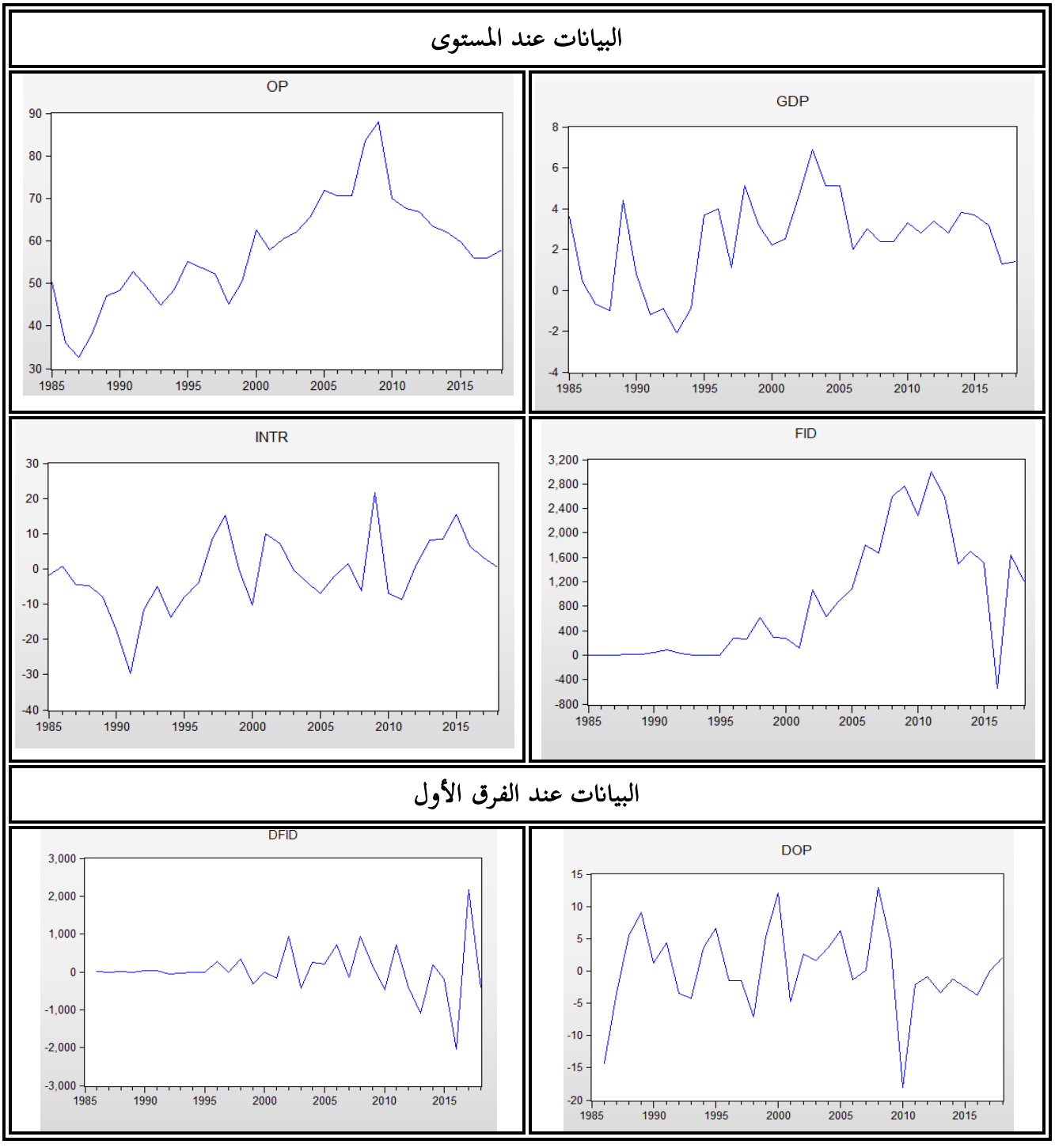

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09)

من خلال الشكل رقم (4-1)، نلاحظ أن السلسلتين (الانفتاح التجاري OP والاستثمار الأجنبي المباشر FID) غير مستقرتين عند المستوى الأول (Level) ، و إنما إلا بعد أخذ الفرق الأول لهما (first difference)، ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات المدروسة لا بد من إجراء إختبارات أخرى كإختبار فيليبس بيرون (PP) .

الفرع الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و درجة تكاملها باستخدام الاختبارات الاحصائية

يهدف إختبار الإستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال فترة الدراسة و التأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكاملها على حدى . لذلك سيتم التطرق في هذا الفرع إلى دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى و الفرق الأول.

حيث نقوم أولا بتحديد درجة التباطؤ (P) والتي تقابل أقل قيمة للمعيارين (AIC و SCHو HQ) والتي توافق (p=1)والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1) :نتائج إختبار Lag Length Criteria

فترات التباطؤ (Lag)	معيار اكايك (AIC)	معيار شواتزر (SC)	معيار حنان كوين (HQ)
0	34.85119	35.03802	34.91096
1	33.69896*	34.63309	33.99780
2	34.11598	35.79742	34.65389
3	34.50132	36.93007	35.27830
4	34.54253	37.71858	35.55857
* تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.			

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09 انظر الملحق رقم (04)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-3) يتضح لدينا أن التباطؤ الأول (1) ، أي P=1 هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1985 إلى 2018 .

الجدول الموالي يوضح درجة السكون لجميع متغيرات الدراسة في المستوى ، و ذلك بتطبيق إختبار فيليبس بيرون (PP) على السلاسل الزمنية كما يلي :

الجدول رقم (4-2) : نتائج إختبار فيليبس بيرون PP للمتغير GDP

إختبار جذر الوحدة لفيليبس بيرون PP								
السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة			القرار	النتيجة
					1%	5%	10%		
GDP	1	[6]	الإتجاه العام @trend	1.540 (0.134)	4.26	3.55	3.20	قبول H_0	السلسلة مستقرة
			القاطع C	-	-	-	-		
			جذر الوحدة ϕ	-	-	-	-		
		[5]	القاطع C	2.192 (0.035)	3.62	2.94	2.61	قبول H_0	
			جذر الوحدة ϕ	-	-	-	-		
		[4]	جذر الوحدة ϕ	-2.081 (0.045)	2.63 -	-1.95	-1.61	رفض H_0	

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 02)

اما باقي متغيرات الدراسة فهي موضحة في الجدول التالي من خلال اختبار فيليبس بيرون *PP* :

الجدول رقم (4-3) : نتائج إختبار فيليبس بيرون PP للمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية		القرار (الرتبة)	فيليبس بيرون PP	
			المستوى	الفرق الأول
GDP		I(0)	-3.522	-
OP		I(1)	-2.057	-5.553
INTR		I(0)	-4.224	-
FID		I(1)	-2.611	-8.796
القيم الحرجة	1%		-4.26	-4.27
	5%		-3.55	-3.55
	10%		-3.20	-3.21

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 02و03)

تبين نتائج جدول جذر الوحدة الخاص باستقرار السلاسل الزمنية، أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة للمتغيرات (الإنفتاح التجاريOP و الاستثمار الأجنبي المباشر FID)،حيث انها لم تكن مستقرة عند المستوى، فكانت القيم المحسوبة اقل من القيم الحرجة المستخرجة عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % وعند فحص المتغيرات عند الفرق الأول تبين انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات. مما يعني انها اصبحت مستقرة بعد اخذ الفروقات الاولى(1)I ، أما السلسلتين (النمو الإقتصادي GDPو سعر الفائدة عند الاقراض INTR) فهما مستقرتين عند المستوى أي عند I(0) .

و نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست متكاملة من نفس الدرجة حيث انها مزيج بين الدرجتين، أي CI~ (1) و CI~ (0) ، و هذا ما يسمح بامكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

المطلب الثاني : تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(0)وI(1) ،لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج إختبار الحدود).

الفرع الأول: إختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

يوضح الشكل أدناه إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار(AIC)

الشكل رقم (4-2) :نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار(AIC)

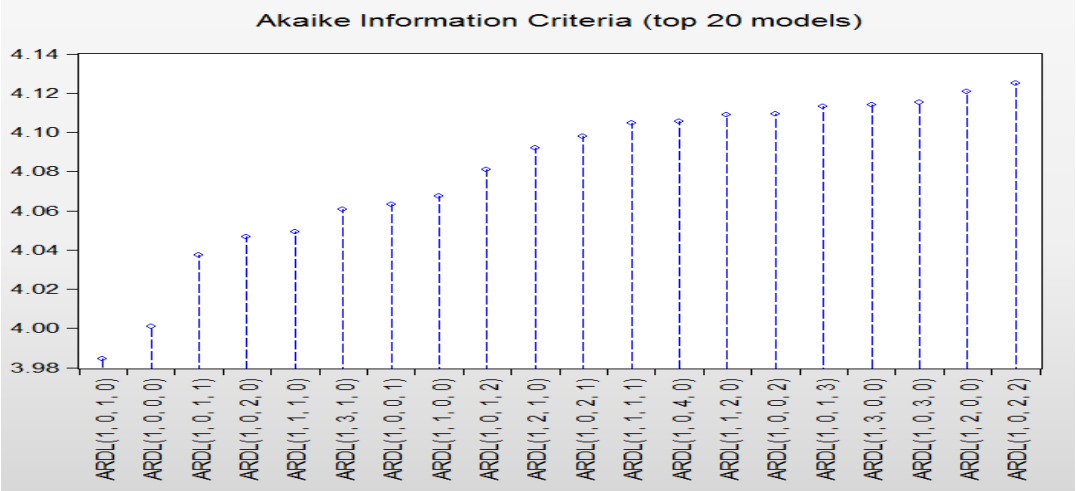

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 1 تأخر واحد بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي و 0 تأخر بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري ، و كذلك 1 تأخر واحد بالنسبة لمؤشر سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض و لا يوجد تأخر أي(0) بالنسبة لمؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي ، أي أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو ARDL (1.0.1.0) .

الفرع الثاني : نتائج تقدير نموذج ARDL

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL و باستخدام برنامج Eviews09 الذي يقوم بتحديد فترات الإبطاء الزمني (1.0.1.0) بناءا على معيار Akaike (AK) و التي تعطي أخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج كما أسلفنا .

الجدول رقم (4-4) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 07/20/20 Time: 15:05
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DOP INTR DFID

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 125
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.375748	0.157903	2.379607	0.0247
DOP	0.081477	0.051655	1.577328	0.1264
INTR	0.054013	0.034526	1.564439	0.1294
INTR(-1)	0.053525	0.036251	1.476539	0.1514
DFID	-0.000195	0.000483	-0.402663	0.6904
C	1.587551	0.509513	3.115818	0.0043

R-squared	0.444621	Mean dependent var	2.360606
Adjusted R-squared	0.341773	S.D. dependent var	2.164044
S.E. of regression	1.755714	Akaike info criterion	4.126594
Sum squared resid	83.22837	Schwarz criterion	4.398686
Log likelihood	-62.08880	Hannan-Quinn criter.	4.218145
F-statistic	4.323096	Durbin-Watson stat	1.967306
Prob(F-statistic)	0.005106		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال النتائج المحصل عليها و بالإعتماد على المعايير الإحصائية (الاحصائية المحسوبة لفيشر F ، و الاحصائية المحسوبة للمعلمات ستيودنت T ، و معامل التحديد R^2 ، و القيمة العظمى LOG L) نستنتج مايلي :

التحليل الإحصائي :

- نجد أن الاحصائية المحسوبة ستيودنت Tstat لمعلمات النموذج DOP ، INTR ، INTR(-1) أقل من الإحصائية المجدولة $T_{tab}=1.96$ ماعدا GDP(-1) و الحد الثابت .
- من خلال إحصائية فيشر F_{Stat} التي تساوي 4.32 أقل من الاحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية البديلة H_0 أي النموذج ككل ليس له دلالة معنوية .
- $R^2=0.444$ أي 44.4 % من النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة ضمن النموذج وتبقى 55.6 % تدخل ضمن هامش الخطأ .

التحليل الاقتصادي :

من خلال النتائج المتحصل أعلاه سابقا نلاحظ أن الحد الثابت موجب و معنوي و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كما ان معظم متغيرات الدراسة ذو معنوية وذات دلالة إحصائية في السنة الحالية و في السنوات السابقة و هذا ما يطابق النظرية الاقتصادية .

المطلب الثالث : دراسة إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية :

الفرع الأول : إختبار الحدود للتكامل المشترك

يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات و يوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم(4-5) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test

البيان	المحسوبة $F_{statistic}$	الاحتمال	النتيجة
النموذج	4.21		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	4.29	5.61	
عند مستوى معنوية 5%	3.23	4.35	
عند مستوى معنوية 10%	2.72	3.77	

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 (أنظر الملحق 06)

تبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 4.21 يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% ، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، و هذا يعني وجود توازن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في النموذج .

الفرع الثاني: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل بإستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

أولا : تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) :

سوف نقوم تقدير أثر متغيرات الانفتاح التجاري و الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ،وهو منهج بديل لطريقة انجل وجرانجر ذي الخطوتين، وينطوي على

تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج(UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) و نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-6) :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

المتغير	المعامل	$T_{statistic}$ المحسوبة	الاحتمال
D(INTR)	0.036	1.083	0.2886
C	1.663	3.223	0.0034
DOP(-1)	0.063	1.185	0.2465
INTR(-1)	0.100	2.520	0.0182
DFID(-1)	0.0001	0.358	0.7231
GDP(-1)	-0.630	-3.910	0.0006
prob(F-statistic) = 0.016		F-statistic = 3.44	R^2 = 0.398

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق (7)

- **تحليل نتائج التقدير :**

يقدر معامل التحديد بـ R^2=0.398 ، وهو مقبول حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 39% من التغيرات التي تحدث على معدلات ، مما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين معدل النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} والتي تساوي F_{cal}=3.44 أكبر من القيمة الجدوليةF_{tab} التي $F_{n-k-1}^{k} = F_{30}^{3} = 2.92$ مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%.

ثانيا : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يوضحه الجدول الموالي :

- **تحليل نتائج التقدير** :يتكون الجدول من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (4-7) :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

Cointegrating Form			
Variable	coefficient	t-statistiq	Prob
D(DOP)	0.081	1.577	0.1264
D(INTR)	0.054	1.564	0.1294
D(DFID)	-0.0001	-0.402	0.6904
CointEq(-1)	-0.6242	-3.953	0.0005
Cointeq=GDP-(0.1305*DOP+0.1723*INTR-0.0003*DFID+2.5431)			
معاملات المدى الطويل Long Run Coefficients			
Variable	coefficient	t-statistiq	Prob
DOP	0.1305	1.4870	0.1486
INTR	0.1722	2.7465	0.0106
DFID	-0.0003	-0.3972	0.6943
C	2.5431	5.1206	0.0000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق رقم (8)

أولا : التفسير الاقتصادي للنتائج :

❖ ***نموذج تصحيح الخطأ قصير الأجل :***

- نلاحظ من الجدول أعلاه إن جميع متغيرات النموذج غير معنوية عند مستوى 5 % كما إن التقديرات جاءت غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث نلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ولو إنه ضئيل جدا حيث ارتفاع الانفتاح بنقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بحوالي

0.081نقطة . حيث أن إرتفاع صادرات المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى يؤدي إلى ارتفاع الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع النمو الاقتصادي، اما فيما يخص بقية المتغيرات (سعر الفائدة على الإقراض و تدفقات الاستثمار الأجنبي) أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير السلبي بالنسبة للتدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا راجع لضعف النظام المالي في الجزائر وكما إن اغلب المستثمرين وضعوا استثماراتهم في القطاعات الغير إنتاجية وتركيزهم على قطاع الخدمات وهذا ما انعكس سلبا على الناتج الاجمالي.

- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك.

وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(- 1، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، سالبة و تبلغ حوالي 62.42 %ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 0.0005 %، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العالقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 62 % من انحراف الاقتصادي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام .

❖ ***نموذج تصحيح الخطأ طويل الأجل*** :

- بالنسبة لمعامل معدل الانفتاح الاقتصادي إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المستقل (معدل الانفتاح الاقتصادي)، حيث إذا تغير معدل الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ 0.13 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- بالنسبة لمعامل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بني (GDP) و(FID) ،حيث أنه إذا زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف ينخفض بـ 0.0001 ،وهو عكس النظرية الاقتصادية، ومنه هذا المتغير مرفوض من الناحية الاقتصادية
- بالنسبة لمعامل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض نلاحظ أن إشارته موجبة مما يدل أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المستقل (سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض) حيث إذا تغير سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يتغير بـ 0.17 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- كما نلاحظ أن قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن معدل النمو الاقتصادي يكون عند حدود 2.543 و هي ذات معنوية عند مستوى 5 % و ذلك لأن (prob=0.0000<0.05) .

ثانيا : تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي :

1) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل القصير :

- ***معنوية المعالم المقدرة :***

يتضح من الجدول رقم (4-9) أن جميع المتغيرات المستقلة (معدل سعر الفائدة على الاقراض ، تدفقات الاستثمار الاجنبي ، الانفتاح التجاري) ليست ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 % حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات اكبر من 5 %.

2) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل الطويل :

- ***معنوية المعالم المقدرة :***

يتضح من الجدول رقم (4-9) أن المتغير المستقل (سعر الفائدة على الإقراض) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 % أي أقل من 5 % وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بينه وبين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) في الأجل الطويل .

الفرع الثالث : إختبارات التشخيص

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5 % و يعني ذلك وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع مما يدل على أن النموذج جيد و يمكن التنبؤ به .

- **إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera**

الجدول رقم (4-8) : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera

قيمة إختبار	القيمة الإحتمالية
2.355943	0.307903

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

سنعتمد على إحصاءة[1] Jarque- Bera حيث: $(\chi^2_{(4)}(\%5)) = 9.49 > (J-B) = 2.35$:

ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) ،التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال prob=0.76 الموافقة لاختبار (B-J) أكبر من 5% تؤكد ذلك، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي و هي صفة جيدة و مرغوبة في النموذج .

- ***تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء)***

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)،يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM ، خطوات الاختبار كالتالي :

[1] - انظر الملحق رقم 5.

- تقدير النموذج العام ($Y=XB+\varepsilon$) بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي .
- تقدير المعادلة التالية :

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1\hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \theta_q\hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي لأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \cdots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرنج $LM=(n-q)\times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حريةq . إذا كان LM اكبر من $\chi^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 أكبر من α) فإننا نرفض H_0 ، أي إذا هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة(ARCH) يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

حيث لدينا :($\chi^2_{(1)}$ (%5) =3.84) >(LM=0.61) ومنه نقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال prob = 0.43 أكبر من 5 % تدعم ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4-9) : نتائج إختبار شرط ثبات حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.583167	Prob. F(1,30)	0.4510
Obs*R-squared	0.610183	Prob. Chi-Square(1)	0.4347

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

-اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي)

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار:

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، للارتباط الذاتي ،حيث :

($\chi^2_{(2)}$ (%5) =5.99) >(LM=0.20) باحتمال prob = 0.90 أكبر من 5 %،وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تفترض وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار Godfrey-Breusch للارتباط الذاتي:

الجدول رقم (4-10) : نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.079323	Prob. F(2,25)	0.9240
Obs*R-squared	0.208092	Prob. Chi-Square(2)	0.9012

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %.كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل رقم (4-3) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM Test , CUSUM of Squares

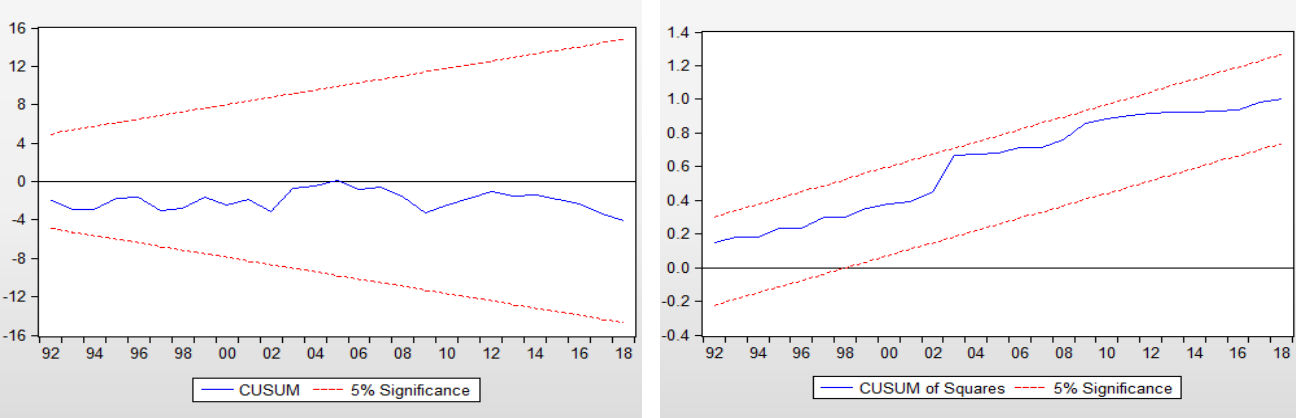

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

خلاصة الفصل :

استعرضنا خلال المبحث الأول من هذا الفصل أهم الخطوات المستعملة في منهجية التكامل المشترك، المتمثلة في دراسة الاستقرارية أولا لتحديد درجة التكامل، وبعدها قمنا بإعطاء تعريف للتكامل المشترك وكذا إختبارات التكامل المشترك كإختبار جوهانسون و إختبار انجل اللذان يشترطان أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة إلى أن جاء نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) لصاحبيه (Shin and Pesaran) ،الذي يمكن استعماله حتى لو كانت السلاسل متكاملة من درجات مختلفة، ولكن غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2)، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من الطرق الأخرى مع العينات الصغيرة .

خلال المبحث الثاني قمنا بتطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة الممتدة 1985-2018 ، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة في المستوى و بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج (ARDL) ،كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأمدين القصير والطويل. و من خلال النموذج المختار الأمثل إلى أن :

- سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض له معنوية إحصائية في النموذج؛
- مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري ليس له معنوية إحصائية في النموذج؛
- كلما كان هناك متغيرات مفسرة أكثر كلما ارتفعت قيمة معامل التحديد ؛
- النموذج الأمثل المتحصل عليه هو جيد من الناحية الاقتصادية، الإحصائية و القياسية.

الخاتمة

الخـــاتـمة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول قمنا بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث هذا الأخير يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في الدخل الفردي، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي وذلك بداية من النظريات الكلاسيكية ل "آدم سميث"، "ريكاردو"، "ماركس"، "مالتوس"، ثم النماذج النيوكلاسيكية ل "رامسى"، "سولو"، "هارود ودومار"، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج "لوكاس"، "رومر"، "روبرت بارو"، هذه النماذج التي تعطى مختلف العوامل المؤثرة والمحددة للنمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مخلف التعاريف المقدمة للانفتاح التجاري بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية، كما أبرزنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة انفتاح الاقتصاديات، كما رأينا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية، زد على ذلك فالجزائر التي تعتمد على أسواق الدول غير الصناعية فإن الصدمات الخارجية وتقلبات حدود التبادل ستزيد من الصدمات العكسية التي تؤثر سلبا على اقتصادها، فأغلب صادرات الجزائر مكونة من النفط والغاز ومشتقاتها وكذلك صادرات المواد الأولية الأخرى .

و لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها. و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة، حاولنا كمرحلة أولى عرض الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثل في منهجية التكامل المشترك بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL) ،أما في المرحلة الثانية حاولنا تطبيق الجانب النظري المعلن عنه آنفا، فأجرينا دراسة استقرارية المتغيرات ثم اختبرنا ما إذا كانت المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك بإختبار الحدودBounds test فوجدنا أن هناك علاقة في الأجل الطويل وبعد اختبار فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج وفحص جودته وبعد ذلك تم تحليل النتائج.

❖ **إختبار صحة الفرضيات**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤولات الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

- "**بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على إيراداته على العائدات النفطية فهو اقتصاد منفتح** ". إن الجزائر تسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية، حيث أن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بصورة كبيرة، يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية بحكم أنه يملاك ميزة نسبية كبيرة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.
- "**إن نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي**" ، لقد تم الوصول الى مستويات نمو المحقق في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- "**يؤثر الانفتاح التجاري إيجابا على النمو الاقتصادي** " . من خلال الدراسة التطبيقية يتبين أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث أن النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات والتي تتشكل أساسا من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلى لاسيما وأن الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى تفتقر إلى قاعدة إنتاجية صناعية متنوعة تسهم في تخفيض نسبة الاعتماد على عوائد الصادرات، ولذلك تلعب هذه العوائد دورا حيويا في النمو الاقتصادي حيث يتوقع في مثل هذه الدول النامية أن نسبة كبيرة من العوائد لا توجه للاستثمارات الحيوية وإنما تنفق على مشاريع تنموية مثل المرافق العامة وغيرها من البنى التحتية . **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.**
- "**يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على النمو الاقتصادي**" ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم في النمو الاقتصادي، نظراً للعوائق والمصاعب التي يواجهها في ارض الوطن **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

❖ **نتائج الدراسة :**

بعد التطرق إلى ملخص هاته الدراسة، والتي تشكل عصب الجدال فيها حول مدى تأثير الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2018 ،والتي نخلص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي :

- إن النظريات الاقتصادية المختلفة التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي بينت بأنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح أيضا بالرفع من النمو، وعليه فإن محددات هذا الأخير متمثلة في كل من تراكم رأس المال، رأس المال البشري، مدى توافر الموارد الطبيعية، التقدم التقني والتكنولوجي، التخصص وتقسيم العمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.
- عند إجراء إختبار الإستقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة و ذلك من ناحية (الجذر الأحادي) ، فإن ذلك يتطلب إختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون PP ،أظهرت نتائج إختبارات أن سعر الفائدة الحقيقي و معدل النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى ، أما الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر فهي مستقرة عند الفرق الأول ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى و من المستوى , CI~(0) CI~(1) ، وهذا مايسمح لنا بإجراء إختبار التكامل المشترك بواسطة إختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .
- أشار إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test Approach) من خلال F-statistic، إلى وجود تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج من خلال قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 10 % . لذا فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) و الذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الأجل بين متغيرات النموذج
- كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) إلى وجود معنوية إحصائية ومقبولة بين بعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ومعدل النمو الاقتصادي ، حيث كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % ، وذلك لأن (p=0.0000<0.05) و يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعالم حد تصحيح الخطأ في العام السابق (0.624-) .

- كما أشارت نتائج إختبار الأستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) ، وذلك باستخدام اختبارين هما : إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة ، وبذلك تثبت إستقرارية المعلمات قصيرة و طويلة الأجل لنموذج (ARDL) .

❖ **التوصيات :**

بناءا على ما جاء في النتائج المتوصل اليها نقترح مايلي:

- يتم نجاح السياسة الانفتاحية عن طريق السياسة الكلية للبلد وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، والسوق السوداء، بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة للبلد والتي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي.
- إن نمو الدول النامية يعتمد بشكل كبير على التصنيع ولكن مستوى المطلب المحلي في هذه الدول منخفض جدا ولذلك تبرز أهمية تبني ومتابعة السياسات التجارية.

أما بالنسبة للجزائر فيمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة الاستمرار في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة وهي النفط.
- أهمية تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية.
- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج.
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

وفي نهاية بحثنا هذا نقول أن المجال مزال واسعاً لدراسات أخرى في الموضوع ، و استكمالنا له لا يعني أننا استوفيناه حقه و ملأنا وعائه ، فكل وعاء يضيق بما فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع .

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية :

I. ***الكتب*** :

1) أبو قحف عبد السلام ،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2001.

2) أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

3) احمد بديع بليح ، الاقتصاد الدولي ، توزيع نشأة المعارف ، الاسكندرية ،مصر ،1994.

4) أسامة كردي،آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية ،الطبعة الأولى ،بيروت،مركز الدراسات العربي الأوروبي،2001.

5) جمال الدين عويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2000.

6) جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 .

7) حاتم القرنشاوي ،تجارة عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤشر الاستثمار والتمويل ، مصر ،2006.

8) خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج ، الأردن .

9) دومنيك سالفتور،الاقتصاد الدولي،ديوان المطبوعات الجامعية.

10) سالم توفيق نجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، لعراق 1988.

11) سيد محمد أحمد السريتي،التجارة الخارجية،الدار الجامعية الإسكندرية،2009.

12) شعيب انيا سماعيل ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة ،الجزائر ،1997 .

13) شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف ،مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010.

14) طارق الجبلي ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء الأردن ، 2001 .

15) طالب محمد عوض ، مدخل الى الاقتصاد الكلي ،نشر من معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2004.

16) طالب محمد عوض،التجارة الدولية نظريات وسياسات،الطبعة الأولى ،1995.

17) الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،الطبعة الثانية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

18) طاهر مرسي عطية،ادارة الأعمال الدولية،دار النهضة العربية،القاهرة،الطبعة الثانية.

19) عبد الرحمان يسري احمد و اخرون ،الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،2005

20) عبد الرحمن اسماعيل ، حربي عريفات ، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن ،2004.

21) عبد الرحمن يسري أحمد ،محمد أحمد السريتي ،قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.

22) عبد الرحمن يسري،النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث،مصر،دار شباب الجامعة،2001.

23) عبد الرزاق حمد حسين الجوري ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة2005.1990،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2014.

24) عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي /المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة الثانية ،1991.

25) عبد السلام أبو قحف،إدارة الأعمال الدولية،مصر ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2002.

26) عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ،دار الجامعة الجديدة،مصر ،2003.

27) عبد الكريم كالي ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،مكتبة حسن العصرنية،لبنان ،2013.

28) عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ،الدار الجامعية ،مصر، 2006.

29) عثمان أبو حرب،الاقتصاد الدولي الطبعة الأولى ،عمان،دار أسامة للنشر ،2001 .

30) عجلة الجيلالي ، "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ،من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص "،دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 .

31) علي عباس :إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ،دار الحامد ،2007.

32) علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ،نظريات و سياسات ، دار المسيرة ، الأردن ، 2007.

33) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

34) فريدريك م شرر ،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي،ترجمة علي أبوعشة ،الطبعة الأولى ،الرياض،مكتبة العبيكان،2002.

35) فلح حسين خلف ،اقتصاد الأردن عالم الكتب الحديث،2007 .

36) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان ،2004.

37) فليح خلف حسين ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،حوار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006.

38) قربوش عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزائر،1999.

39) مبارك سلوك ،التسيير المالي ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية .

40) محمد صالح تركي القريشي :"علم اقتصاد التنمية "إثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2010.

41) محمد عبد العزيز عجيمة ،ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ،دراسات تطبيقية ونظرية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر ، 2000.

42) محمد عبد العزيز عجيمة و أخرون ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2006.

43) محمد محمد أحمد سويلم:"الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات"دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية ،نشأة المعارف الإسكندرية ،2009.

44) محمود يونس ،التجارة الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،1999.

45) معروف هوشيار :"تحليل الاقتصاد الكلي"دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،الأردن ،2005.

46) موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول القارية ،نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها،الجزائر دار مدني، 2006.

47) موسى بودهان،الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر،الجزائر،دار الملكية،2000.

48) نزار سعد الدين الحبسي ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006.

49) هيمان عطية ناصف ، :النظرية الاقتصادية الكلية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،مصر .

50) يلماظ اكيوز،الدول النامية والتجارة العالمية ،الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ ،الرياض 2008.

II. الأطروحات و الرسائل الجامعية :

1) باريك مراد ، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي وبنكي ، جامعة تلمسان ، 2013 .

2) بناني فتيحة،"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي،دراسة نظرية"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة بومرداس ،2009-2008.

3) بودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2009-2010 بيوض محمد العيد،"تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ،دراسة مقارنة ،تونس الجزائر،المغرب،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة سطيف ،2010-2011.

4) حميشة عبد الحميد ، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 -2013 .

5) دحماني محمد أدريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان -الجزائر، 2014.

6) شاقور سميرة ،"تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ،دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2009.1970"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ،تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر ،2011-2012.

7) عادل زقرير: "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة1998-2012 ،"-أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2016 .

8) عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في القدرة التنافسية للدول ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.

9) عز الدين محمد طه ،أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على النمو الاقتصادي في مصر 1990،رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسة.

10) قسوم ميساوي الوليد : دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة ،2007-2008.

11) محمد يحياوي ، أثر الواردات على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2010 ،مذكرة مقدمة كمجز من متطلبات نيل شهادة الماجستار في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 2011-2012 .

III. المجلات :

1) أحمد زغدار ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ،العدد3،الجزائر ،2004.

2) حسن عبد الله الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت العدد83، ديسمبر2005.

3) حسين عبد المطلب الأسرج،سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ،رسائل بنك الكويت الصناعي ،العدد13 ،ديسمبر ،2005.

4) صالح مفتاح،دلال بن سمينة،2001،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد43.

5) عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32 ،2007 .

6) عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الأخر ، مجلة الباحث ، جامعة بشار ، العدد 2010/08.

7) على عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34 ،المجلد التاسع، جامعة بغداد،2013،ص ص 183-187.

8) علي عبد القادر ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،قضايا التنمية العربية ، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

9) علي همال ،فاطمة حفيظ ،آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية،مجلة الاقتصاد والمناجمنت ،الجزائر،العدد04،مارس2005.

10) عمر الفاروق البتري،مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا،مجلة التعاون الصناعي ،العدد 86،الرياض، 2001.

11) محمد طالي،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06الجزائر،2008.

12) محمود بن حمودة،اسماعيل بن قانة،أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ،مجلة الباحث،العدد2007،05.

13) وصاف سعيدي :تنمية لصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، الواقع والتحديات، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،العدد2002/01.

IV. المقالات و المداخلات :

1) طارق نوري ،تقييم جودة الاستثمار الأجنبي المباشر ،مؤتمر الاستثمار والتمويل ، مصر ،2006.
2) مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007 .
3) محمد قويدري،2006،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي،حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،في الدول العربية18،17،افريل ،الجزائر.
4) معاوية أحمد حسين :الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر ،لجمعية الاقتصاد السعودية ،الرياض .

V. التقارير و المراسيم :

1) قانون الاستثمار رقم 284.66 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ،الجريدة الرسمية،رقم 180
2) قانون رقم277.63المؤرخ في 26جويليه1963المتضمن قانون الاستثمارات ،الجريدة الرسمية رقم 1993/63
3) المرسوم التشريعي رقم 12.93المؤرخ في 5اكتوبر 1993المتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية ،العدد64.
4) المرسوم الرئاسي رقم 306.95المؤرخ 07اكتوبر 1995يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية،الجريدة الرسمية رقم 1995/59
5) المرسوم الرئاسي رقم 319.90المؤرخ في 17 اكتوبر 1990يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ،الجريدة الرسمية رقم 1990/45
6) قانون رقم 11.82المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية تسييرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 35
7) قانون رقم 10/90 المؤرخ ب 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية ،العدد 39.
8) المرسوم الرئاسي رقم 420.90المؤرخ في 22ديسمبر 1990،يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي،الجريدة الرسمية رقم 1199/06
9) المرسوم الرئاسي رقم346.91 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية والحكومة الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 1991/46
10) المرسوم الرئاسي رقم 01.94المؤرخ في 02 يناير 1994يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما،الجريدة الرسمية رقم 1994/01

11) الأمر رقم 05.95المؤرخ في 24ديسمبر 1994،الخاص بإنشاء الوكالة الدولية،لضمان الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 1995/07

12) المرسوم الرئاسي رقم 88.95المؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والمملكة الاسبانية والمتعلق بترقية والحماية للاستثمارات ،جريدة رسمية رقم 1995/23

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

I. les livres

1) Bernard Guilochon ،Economie international ،2eme editionpunod،paris، 1998،p 61
2) Christian Aubin et philippeNorel،economie internationale:faitstheries et politiques ،edition du seuil ،paris ،2000،p 56.
3) David Romer,macroéconomie Approfondie,trauit par Fabrise Mazerolle,edi eeience international,paris,1997.
4) Jean Louis ,MuchieIlli .principes d economie internationale 2eme edition .dalloz .paris .1997. p68 .
5) M.Bye et G.S.Debrenis .relations economiques internationales .dalloz paris .1977.
6) Marouane Alaya,(septembre2006):investissement pirectetranger et crossanceeconomique,une estinationapartird unmodelestructuel pour les pays de rive de la méditérral,Alries de L IRD (paris AUF)
7) Nordine Grina, L'économie algérienne otage de la politique, casbah édition, Alger .

II. Des revues et rapport

1) Ghura,D,december(1997)pivateinvestementand endendogenousgrouth,evidencefromcameron"workingpaper,N165(washinton:IMF).
2) Maiternaduce.offoreign direct investement,amethodological note,banco de espana,final droft,julay 30,2003.

3) Marouane Alaya,(septembre2006):investissement pirectetranger et crossanceeconomique,une estinationapartird unmodelestructuel pour les pays de rive de la méditérral,Alries de L IRD (paris AUF) p 4
4) MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013.
5) OECD,thirdedition of the detailed benchmark of foreign direct investment .paris,1999 .

المواقع الالكترونية :

1) banque mondiale, sur le site: www.Banquemondiale.org
2) Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model-Part II – Bounds Tests, 2013 http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html part-ii-bounds-tests.html .
3) http://data.worldbank.org/country/algeria .
4) http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm .

5) فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب ،أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعة بالدول العربية وبعض الدول النامية (www.kanatakji.com/media/5105/r339.doc) .
6) المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني:http://www.douane.gov.dz
7) المركز الوطني ل لإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S : http://www.ons.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : تجميع البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغيرات المستقلة خلال الفترة (1985-2018)

السنوات	GDP %	INTR %	OP %	FID مليون دولار
1985	3.6	-1.88	50.33	0.4
1986	0.4	0.82	36.03	5.3
1987	-0.7	-4.45	32.68	3.7
1988	-1	-8,05	38.11	13
1989	4.4	-8,05	47.15	12
1990	0.8	-17.09	48.38	40
1991	-1.2	-29.77	52.72	80
1992	-0.9	-11.42	49.19	30
1993	-2.1	-4.95	44.92	0
1994	-0.9	-13.75	48.58	0
1995	3.7	-7.9	55.19	0
1996	4	-4.05	53.71	270
1997	1.1	8.14	52.24	260
1998	5.09	15.1	45.090	606.6
1999	3.2	-0.1	50.49	291.6
2000	2.2	-10.33	62.53	280.1
2001	2.5	10.02	57.85	117.9
2002	4.7	7.17	60.48	1065
2003	6.9	-0.19	62.14	633.7
2004	5.09	-3.78	65.72	881.9
2005	5.09	-7	71.92	1081.1
2006	2	-2.3	70.55	1795.4
2007	3	1.51	70.68	1661.8
2008	2.4	-6.34	83.6	2593.6
2009	2.4	21.57	87.99	2760.9
2010	3.3	-6.99	69.86	2291.2
2011	2.8	-8.65	67.70	3000

2012	3.4	0.51	66.85	2581
2013	2.8	8.1	63.42	1499
2014	3.8	8.33	62.15	1691.8
2015	3.7	15.45	59.7	1502.2
2016	3.2	6.35	55.93	-537.79
2017	1.3	3.15	55.88	1638.26
2018	1.4	0.41	57.96	1200.96

المصدر

- تقارير البنك الدولي : http://data.worldbank.org/country/algeria
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الملحق (02) : دراسة استقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأول

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.139740	0.0332
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.270470
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.416124

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.471843	0.152183	-3.100505	0.0041
C	1.078625	0.491881	2.192857	0.0359

R-squared	0.236700	Mean dependent var	-0.066667
Adjusted R-squared	0.212078	S.D. dependent var	2.102033
S.E. of regression	1.865869	Akaike info criterion	4.144023
Sum squared resid	107.9255	Schwarz criterion	4.234720
Log likelihood	-66.37638	Hannan-Quinn criter.	4.174540
F-statistic	9.613133	Durbin-Watson stat	1.848017
Prob(F-statistic)	0.004092		

		Adj. t-Stat	Prob.
Phillips-Perron test statistic		-3.522766	0.0533
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.030795
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.030795

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.580543	0.164798	-3.522766	0.0014
C	0.375243	0.663500	0.565550	0.5759
@TREND("1985")	0.056896	0.036939	1.540258	0.1340

R-squared	0.292638	Mean dependent var	-0.066667
Adjusted R-squared	0.245481	S.D. dependent var	2.102033
S.E. of regression	1.825890	Akaike info criterion	4.128520
Sum squared resid	100.0163	Schwarz criterion	4.264567
Log likelihood	-65.12059	Hannan-Quinn criter.	4.174296
F-statistic	6.205554	Durbin-Watson stat	1.788204
Prob(F-statistic)	0.005554		

		Adj. t-Stat	Prob.
Phillips-Perron test statistic		-2.057965	0.5492
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	35.38928
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	42.72599

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.232818	0.125778	-1.851024	0.0740
C	10.67183	5.730495	1.862288	0.0724
@TREND("1985")	0.174260	0.162140	1.074754	0.2911

R-squared	0.105637	Mean dependent var	0.231212
Adjusted R-squared	0.046012	S.D. dependent var	6.387940
S.E. of regression	6.239247	Akaike info criterion	6.586104
Sum squared resid	1167.846	Schwarz criterion	6.722150
Log likelihood	-105.6707	Hannan-Quinn criter.	6.631879
F-statistic	1.771708	Durbin-Watson stat	1.429445
Prob(F-statistic)	0.187374		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.036735	0.0415
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.777775
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.535342

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/23/20 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.221233	0.106304	-2.081141	0.0455

R-squared	0.118299	Mean dependent var	-0.066667
Adjusted R-squared	0.118299	S.D. dependent var	2.102033
S.E. of regression	1.973786	Akaike info criterion	4.227618
Sum squared resid	124.6666	Schwarz criterion	4.272967
Log likelihood	-68.75570	Hannan-Quinn criter.	4.242877
Durbin-Watson stat	2.080801		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.135447	0.6294
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	39.60735
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	43.56675

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.002105	0.018900	-0.111356	0.9120

R-squared	-0.000963	Mean dependent var	0.231212
Adjusted R-squared	-0.000963	S.D. dependent var	6.387940
S.E. of regression	6.391016	Akaike info criterion	6.577498
Sum squared resid	1307.043	Schwarz criterion	6.622847
Log likelihood	-107.5287	Hannan-Quinn criter.	6.592756
Durbin-Watson stat	1.642229		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.626857	0.4580
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	36.75188
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41.71994

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:13
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.136745	0.088705	-1.541567	0.1333
C	8.103485	5.221456	1.551959	0.1308

R-squared	0.071201	Mean dependent var	0.231212
Adjusted R-squared	0.041240	S.D. dependent var	6.387940
S.E. of regression	6.254835	Akaike info criterion	6.563278
Sum squared resid	1212.812	Schwarz criterion	6.653976
Log likelihood	-106.2941	Hannan-Quinn criter.	6.593795
F-statistic	2.376430	Durbin-Watson stat	1.528852
Prob(F-statistic)	0.133326		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.547615	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	83.01126
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	83.28438

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.563452	0.158945	-3.544949	0.0012

R-squared	0.281945	Mean dependent var	0.069394
Adjusted R-squared	0.281945	S.D. dependent var	10.91871
S.E. of regression	9.252317	Akaike info criterion	7.317459
Sum squared resid	2739.372	Schwarz criterion	7.362808
Log likelihood	-119.7381	Hannan-Quinn criter.	7.332718
Durbin-Watson stat	1.992097		

Phillips-Perron test statistic		-4.224862	0.0110
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	72.60849
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	73.73396

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.740147	0.175613	-4.214655	0.0002
C	-7.336535	3.622049	-2.025521	0.0518
@TREND("1985")	0.373093	0.184999	2.016731	0.0528

R-squared	0.371930	Mean dependent var	0.069394
Adjusted R-squared	0.330058	S.D. dependent var	10.91871
S.E. of regression	8.936965	Akaike info criterion	7.304777
Sum squared resid	2396.080	Schwarz criterion	7.440823
Log likelihood	-117.5288	Hannan-Quinn criter.	7.350553
F-statistic	8.882673	Durbin-Watson stat	1.928344
Prob(F-statistic)	0.000934		

Phillips-Perron test statistic		-2.611290	0.2780
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	339261.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	283525.6

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.430610	0.154531	-2.786567	0.0091
C	-82.92875	226.0056	-0.366932	0.7162
@TREND("1985")	28.62521	15.91854	1.798231	0.0822

R-squared	0.207111	Mean dependent var	36.38061
Adjusted R-squared	0.154252	S.D. dependent var	664.2674
S.E. of regression	610.8905	Akaike info criterion	15.75422
Sum squared resid	11195618	Schwarz criterion	15.89027
Log likelihood	-256.9446	Hannan-Quinn criter.	15.80000
F-statistic	3.918169	Durbin-Watson stat	2.296787
Prob(F-statistic)	0.030774		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.536104	0.0131
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	82.45228
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	82.99989

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.574019	0.162586	-3.530559	0.0013
C	-0.755281	1.647517	-0.458436	0.6498

R-squared	0.286780	Mean dependent var	0.069394
Adjusted R-squared	0.263773	S.D. dependent var	10.91871
S.E. of regression	9.368660	Akaike info criterion	7.371309
Sum squared resid	2720.925	Schwarz criterion	7.462006
Log likelihood	-119.6266	Hannan-Quinn criter.	7.401826
F-statistic	12.46484	Durbin-Watson stat	1.984631
Prob(F-statistic)	0.001320		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.024840	0.2685
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	407216.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	267481.9

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.114069	0.086781	-1.314443	0.1980

R-squared	0.048292	Mean dependent var	36.38061
Adjusted R-squared	0.048292	S.D. dependent var	664.2674
S.E. of regression	648.0296	Akaike info criterion	15.81558
Sum squared resid	13438156	Schwarz criterion	15.86093
Log likelihood	-259.9571	Hannan-Quinn criter.	15.83084
Durbin-Watson stat	2.681624		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.841945	0.3545
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	375829.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	267167.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1986 2018
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.232595	0.112254	-2.072041	0.0467
C	234.7890	145.9197	1.609029	0.1177

R-squared	0.121648	Mean dependent var	36.38061
Adjusted R-squared	0.093314	S.D. dependent var	664.2674
S.E. of regression	632.5159	Akaike info criterion	15.79598
Sum squared resid	12402369	Schwarz criterion	15.88668
Log likelihood	-258.6337	Hannan-Quinn criter.	15.82650
F-statistic	4.293355	Durbin-Watson stat	2.567166
Prob(F-statistic)	0.046668		

الملحق رقم 03 : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.452330	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	33.63415
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	33.74663

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DOP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:39
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOP(-1)	-0.905062	0.165980	-5.452840	0.0000
C	0.668847	1.059229	0.631447	0.5325

R-squared	0.497769	Mean dependent var	0.511875
Adjusted R-squared	0.481028	S.D. dependent var	8.314431
S.E. of regression	5.989693	Akaike info criterion	6.478419
Sum squared resid	1076.293	Schwarz criterion	6.570027
Log likelihood	-101.6547	Hannan-Quinn criter.	6.508785
F-statistic	29.73346	Durbin-Watson stat	1.984868
Prob(F-statistic)	0.000006		

Phillips-Perron test statistic		-5.553751	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	32.28148
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30.90225

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DOP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:37
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOP(-1)	-0.919354	0.165895	-5.541773	0.0000
C	2.882468	2.268578	1.270605	0.2140
@TREND("1985")	-0.126351	0.114620	-1.102346	0.2794

R-squared	0.517967	Mean dependent var	0.511875
Adjusted R-squared	0.484724	S.D. dependent var	8.314431
S.E. of regression	5.968328	Akaike info criterion	6.499871
Sum squared resid	1033.007	Schwarz criterion	6.637283
Log likelihood	-100.9979	Hannan-Quinn criter.	6.545419
F-statistic	15.58094	Durbin-Watson stat	2.051898
Prob(F-statistic)	0.000025		

Phillips-Perron test statistic		-8.796632	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	353143.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	325265.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DFID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:58
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFID(-1)	-1.447864	0.167505	-8.643690	0.0000
C	124.0833	236.6820	0.524262	0.6041
@TREND("1985")	-3.645479	11.95188	-0.305013	0.7625

R-squared	0.720559	Mean dependent var	-13.81875
Adjusted R-squared	0.701288	S.D. dependent var	1142.154
S.E. of regression	624.2398	Akaike info criterion	15.80001
Sum squared resid	11300583	Schwarz criterion	15.93742
Log likelihood	-249.8001	Hannan-Quinn criter.	15.84555
F-statistic	37.38937	Durbin-Watson stat	2.131506
Prob(F-statistic)	0.000000		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.488981	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	34.08117
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	34.59676

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DOP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOP(-1)	-0.902214	0.164302	-5.491201	0.0000

R-squared	0.491094	Mean dependent var	0.511875
Adjusted R-squared	0.491094	S.D. dependent var	8.314431
S.E. of regression	5.931321	Akaike info criterion	6.429122
Sum squared resid	1090.598	Schwarz criterion	6.474926
Log likelihood	-101.8660	Hannan-Quinn criter.	6.444305
Durbin-Watson stat	1.962265		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.001098	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	357887.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	332735.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DFID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFID(-1)	-1.440507	0.162604	-8.859004	0.0000

R-squared	0.716806	Mean dependent var	-13.81875
Adjusted R-squared	0.716806	S.D. dependent var	1142.154
S.E. of regression	607.8091	Akaike info criterion	15.68835
Sum squared resid	11452387	Schwarz criterion	15.73415
Log likelihood	-250.0136	Hannan-Quinn criter.	15.70353
Durbin-Watson stat	2.116833		

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.920133	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	354276.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	328557.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DFID)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFID(-1)	-1.447572	0.164951	-8.775763	0.0000
C	60.27249	108.9976	0.552971	0.5844

R-squared	0.719663	Mean dependent var	-13.81875
Adjusted R-squared	0.710318	S.D. dependent var	1142.154
S.E. of regression	614.7313	Akaike info criterion	15.74071
Sum squared resid	11336836	Schwarz criterion	15.83232
Log likelihood	-249.8513	Hannan-Quinn criter.	15.77107
F-statistic	77.01401	Durbin-Watson stat	2.124862
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (04) : إختبار Lag Length Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP FID OP INTR
Exogenous variables: C
Date: 07/20/20 Time: 11:38
Sample: 1985 2018
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-518.7679	NA	1.61e+10	34.85119	35.03802	34.91096
1	-485.4844	55.47255*	5.14e+09*	33.69896*	34.63309*	33.99780*
2	-475.7398	13.64250	8.31e+09	34.11598	35.79742	34.65389
3	-465.5199	11.58254	1.45e+10	34.50132	36.93007	35.27830
4	-450.1379	13.33100	2.17e+10	34.54253	37.71858	35.55857

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (05) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

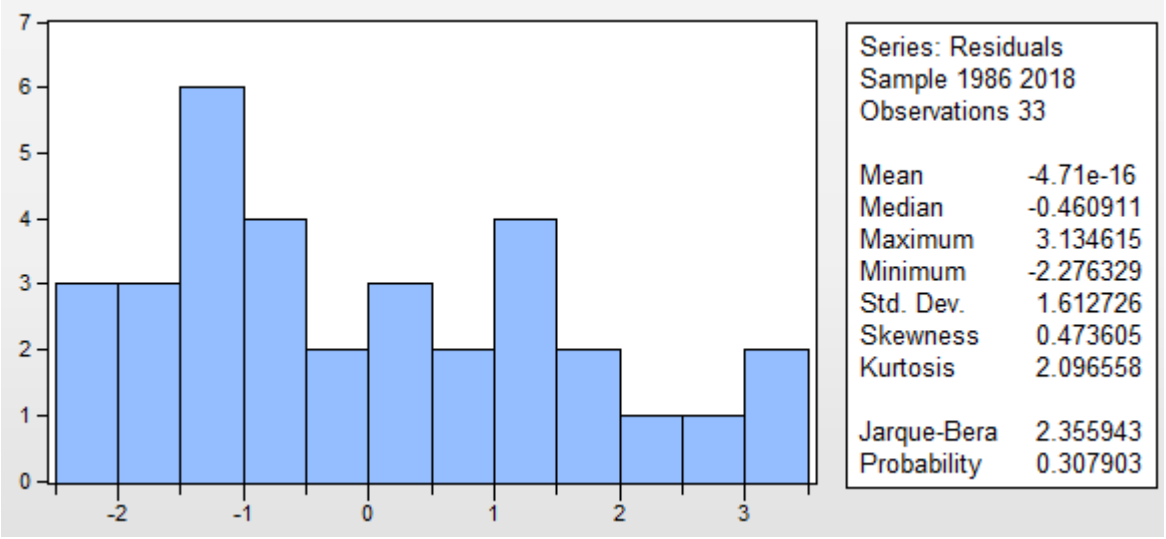

الملحق رقم (06) : نتائج إختبار الحدود(Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 07/20/20 Time: 15:06
Sample: 1986 2018
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.219875	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم (07) : *نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)*

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/20 Time: 15:06
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INTR)	0.036992	0.034143	1.083449	0.2886
C	1.663058	0.515857	3.223877	0.0034
DOP(-1)	0.063314	0.053397	1.185706	0.2465
INTR(-1)	0.100528	0.039877	2.520930	0.0182
DFID(-1)	0.000173	0.000484	0.358126	0.7231
GDP(-1)	-0.630860	0.161341	-3.910105	0.0006

R-squared	0.398343	Mean dependent var	0.031250
Adjusted R-squ...	0.282639	S.D. dependent var	2.057784
S.E. of regression	1.742885	Akaike info criterion	4.116321
Sum squared r...	78.97882	Schwarz criterion	4.391146
Log likelihood	-59.86113	Hannan-Quinn criter.	4.207418
F-statistic	3.442792	Durbin-Watson stat	2.007343
Prob(F-statistic)	0.016103		

الملحق رقم (08) : *نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM):*

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0)
Date: 07/20/20 Time: 15:28
Sample: 1985 2018
Included observations: 33

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DOP)	0.081477	0.051655	1.577328	0.1264
D(INTR)	0.054013	0.034526	1.564439	0.1294
D(DFID)	-0.000195	0.000483	-0.402663	0.6904
CointEq(-1)	-0.624252	0.157903	-3.953383	0.0005

Cointeq = GDP - (0.1305*DOP + 0.1723*INTR -0.0003*DFID + 2.5431)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOP	0.130519	0.087769	1.487082	0.1486
INTR	0.172268	0.062722	2.746540	0.0106
DFID	-0.000312	0.000784	-0.397224	0.6943
C	2.543125	0.496639	5.120666	0.0000